جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالبتين: - يعيش غادة

- عرعار خولة

بعنوان:

أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر

(خلال الفترة 1990-2023)

أعضاء لجنة المناقشة

أ.نمديل وحيد	**رئيسا**
أ.توهامي محمد رضا	**مشرفا**
أ،ميهوب مسعود	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على حبيبنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

لكل بداية نهاية ولكل جهد طيب ثمرة طيبة،وأنا أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

روح والدي نصير عرعار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي والدي رحمه الله وغفر له واسكنه فسيح جنانه.

إلى والدتي العزيزة رتيبة ملاكي وقدوتي في الحياة ونبع الحنان ومصدر قوتي من ساندتني وخطت معي خطواتي ويسرت لي الصعاب وعلمتني معنى الكفاح أطال الله في عمرك إن شاء الله.

إلى زوجي ورفيق دربي إلياس صاحب السيرة العطرة من كان له الأثر في تجاوز الكثير من العقاب والصعاب وسبب سعادتي وفرحتي جزاك الله كل خير أنت وعائلتك.

إلى أخواتي،سيرين وزوجها،ياسين،أسيل سندي ومسندي في الحياة شكرا لكم على دعائكم وحنانكم الذي كان بسلم على قلبي.

إلى أحباب قلبي:أنفال،عبد الرحمان.

إلى جدي الحبيب رحمه الله عليه لا أنسى وقوفك معي وحبك وتشجيعك لي.

إلى كل عائلة عرعار وعائلة بلهول حفظكم الله ورعاكم.

إلى صديقتي غادة يعيش صاحبة القلب الطيب من أطيب الصديقات في مشواري الدراسي والذي بفضلها وبفضل الله أتممنا هذه المذكرة كل الشكر لك.

وفي الأخير أشكر كل من أعطانا يد العون من قريب أو بعيد وكل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة وبالأخص الأستاذ الكريم المشرف توهامي محمد رضا كل الشكر والتقدير لك على توجيهاتك ونصائحك طوال هذا المشوار.

خولــة عـرعــار

الإهداء

قال تعالى:(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك...ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

أهدي ثمرة جهدي إلى من وهبوني الحياة والأمل،ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر ووفاء لهما:والدي العزيز ،ووالدتي حفظكما الله.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي أخواتي: يقين، ميساء، فرح.

إلى صديقاتي:آية وأسماء

إلى من كاتفتني ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية، إلى رفيقة دربي خولة عرعار.

إلى زوجي ياسين الذي كان سندا لي.

إلى كل عائلة يعيش وزواوي.

إلى الأستاذ توهامي محمد رضا لقبوله الإشراف على هذه المذكرة، وما قدمه من توجيهات قيمة.

وأخيرا إلى كل من ساندني وكان له دور في إتمام هذه الدراسة سائلة المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

يعيش غادة

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل على إتمام هذا العمل،كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة وخاصة الأستاذ المشرف توهامي محمد رضا على مساعدتنا وتشجيعه لنا من بداية هذه المذكرة وله منا خالص التقدير والاحترام.

نشكر أيضا العميد وكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية منذ بداية دخولنا الجامعة على كل ما قدموه لنا،كل الشكر والاحترام لكم.

قـــائـــــمـــــة المـــحـــــتـــــويـــــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة التجارية والنمو الاقتصادي	05-45
تمهيد	5
المبحث الأول: عموميات حول السياسة التجارية	6
المطلب الأول:تعريف السياسة التجارية وأنواعها	6
المطلب الثاني:أدوات السياسة التجارية	12
المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في تحديد السياسة التجارية	16
المبحث الثاني:النمو الاقتصادي،طبيعته وأهميته	17
المطلب الأول:تعريف النمو الاقتصادي	17
المطلب الثاني:العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وعوائقه	21
المطلب الثالث:نظريات النمو الاقتصادي واستراتيجياته	26
المبحث الثالث:علاقة السياسة التجارية بالنمو الاقتصادي	33
المطلب الأول:أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي	33
المطلب الثاني:الواردات والصادرات والنمو الاقتصادي	35
المطلب الثالث:المنظمة العالمية للتجارة وأثرها على النمو الاقتصادي	37
المبحث الرابع:الدراسات السابقة	39
المطلب الأول:الدراسات السابقة باللغة العربية	39
المطلب الثاني: مقالات علمية	43

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	45
خلاصة الفصل	47
الفصل الثاني: العلاقة بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي في الجزائر1990-2023	71-49
تمهيد	49
المبحث الأول:السياسة التجارية والانفتاح التجاري في الجزائر	50
المطلب الأول: السياسة التجارية في الجزائر	50
المطلب الثاني: الانفتاح التجاري	55
المطلب الثالث: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي	56
المبحث الثاني:النمو الاقتصادي في الجزائر	57
المطلب الأول:اتجاه النمو الاقتصادي في الجزائر	57
المطلب الثاني:مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي	60
المطلب الثالث: تحليل النمو الاقتصادي في ضوء السياسة التجارية خلال الفترة الممتدة 1990-2023	62
المبحث الثالث: قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2023	64
المطلب الأول:التكامل المشترك والاختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة	64
المطلب الثاني:تقدير العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023	67
المطلب الثالث: مناقشة النتائج	71
خلاصة الفصل	73
الخاتمة	75
قائمة المراجع	79
الملاحق	84
ملخص الدراسة	85

قـــائـــمـــــة الجداول

رقـــــم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أدوات السياسة التجارية	12
02	عجلات التقدم الأربعة	23
03	الفرق بين النمو والتنمية	25
04	هيكل تجارة السلع الزراعية في الجزائر	51
05	أهم المنتجات الزراعية التي تصدرها الجزائر 2018	52
06	معدلات النمو الاقتصادي 2000-2023	57
07	إجمالي الناتج المحلي في الجزائر 2000-2023	58
08	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر	59
09	رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي	60
10	مساهمة الانفتاح التجاري في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	61
11	مكانة القطاع الخارجي في الناتج الداخلي	62
12	اختبارات استقرارية لمتغيرات الدراسة	64
13	اختبار الحدود لنموذج الدراسة	66
14	نتائج تقدير نموذج الدراسة	67
15	النموذج المقدر لعلاقة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2023	68
16	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج الدراسة	69

قـــائـــمـــــة الأشكال

رقـــم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	درجات الإبطاء المثلى للنموذج المقترح	**66**
02	اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الدراسة	**70**
03	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الدراسة	**71**
04	الحجم الحقيقي للواردات خلال الفترة 2001-2014	**72**

مقدمة

تمهيد:

تعتبر السياسة التجارية من بين السياسات الاقتصادية التي تعطي للدولة حق المشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية؛ وهي المرآة العاكسة للتجارة الخارجية التي لها دور كبير في ازدهار ونمو اقتصاديات الدول، حيث تعتبر السياسة التجارية إحدى أهم السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق هدفين رئيسيين أحدهما رفع القدرات التصديرية عبر تشجيع وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، وكبح الاستيراد عن طريق أنظمة الحصص وتراخيص الاستيراد والتعريفات الجمركية، كما تشكل أداة أساسية لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية الأخرى.

يعد الانفتاح على التجارة الخارجية أحد أهم المؤثرات على النمو الاقتصادي؛وأحد أهم الموضوعات ذات الاهتمام الكبير في الاقتصاد الدولي بصفة عامة، فتحرير التجارة الآن يعتبر مصدر تقارب وعنصر أساسي في وضع استراتيجيات التنمية؛ علاوة على ذلك فإن عدد كبيرا من المنظمات الدولية تشجع البلدان على تحرير تجارتها لما لذلك من تأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية داخل الدولة، كما تتفاعل مع اقتصاديات البلدان معها لذلك تهتم البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء بإقامة علاقات اقتصادية بينها عن طريق التجارة الخارجية في ظل سياسة التحرر الاقتصادي،كما تساهم هذه العلاقات الاقتصادية إلى انتقال التكنولوجيا والمعرفة بين البلدان ومن ثم تؤثر على جوانب التنمية الاقتصادية المختلفة،وتساهم التجارة الخارجية بفضل المنافسة في خفض أسعار السلع والخدمات كذلك.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر السياسات التجارية المنتهجة في الجزائر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما نوع العلاقة الموجودة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؟

2- ما مدى تأثير السياسة التجارية على النمو الاقتصادي؟

- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

1- هناك علاقة سببية موجبة بين الانفتاح التجاري في الجزائر وبين معدل النمو الاقتصادي.

2- كلما ارتفعت التبادلات التجارية الخارجية وزاد الانفتاح التجاري في الجزائر كلما ارتفع معدل النمو فيها.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

1- تكمن أهمية هذا الموضوع في ضرورة تطوير سياسات التجارة لإنعاش النمو الاقتصادي.

2- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع لإيجاد نموذج لتعظيم النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة:تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها مايلي:

1. التطرق إلى أدوات السياسة التجارية.
2. التعرف على واقع النمو الاقتصادي وبشكل خاص هيكل الصادرات والواردات.
3. تحديد العلاقة الموجودة بين السياسات التجارية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- **منهج الدراسة:**

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال التعرض لأهم الدراسات والأدبيات المرتبطة بالسياسة التجارية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، كما سنستخدم المنهج الاستقرائي في الفصل الثاني عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية لاستقراء المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة.

- **تقسيمات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول تضمن ماهية السياسة التجارية والانفتاح التجاري ويحتوي على ثلاث مطالب، أما المبحث الثاني يتحدث على النمو الاقتصادي وقسم إلى ثلاث مطالب، أما المبحث الثالث يتحدث على علاقة السياسة التجارية بالنمو الاقتصادي وقسم إلى ثلاثة مطالب أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية للسياسة التجارية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديم لمحة عن السياسة التجارية في الجزائر، أما المبحث الثاني تم فيه تقديم النمو الاقتصادي في الجزائر، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي باستخدام دالة الانحدار وبرنامج Eviews، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة،وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة التجارية والنمو الاقتصادي

تمهيد:

تعتبر السياسة التجارية من أهم ركائز وأدوات السياسة الاقتصادية وذلك بتقييد أو تحرير التجارة، وهي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية حيث أن السياسة التجارية سياسة تتبعها الدولة بغرض التأثير على الصادرات والواردات، في حين يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف التي تسعى الحكومات خلفها، ويعد من الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي ويرتبط بمجموعة من العوامل في المجتمع (البحث العلمي، الصحة، التعليم وغيرها)، حيث هناك العديد من الدول أصبحت تشجع على الانفتاح التجاري، عرف هذا الأخير تطورات تدريجية، نتطرق إليها بعد تحديد مفهومه في هذا الفصل.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل :

المبحث الأول: عموميات حول السياسة التجارية ؛

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي، طبيعته وأهميته؛

المبحث الثالث:علاقة السياسة التجارية بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية السياسة التجارية

تعتبر السياسة التجارية الجسر الرابط بين دول العالم كونها أداة تسمح باستغلال الموارد العالمية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة أي حصول كل دولة على أكبر ناتج ممكن من خلال استعمال هاته الموارد. وسيتم في هذا المبحث التعرف على تعاريف السياسة التجارية وأنواعها والعوامل المؤثرة في تحديدها.

المطلب الأول: تعريف السياسة التجارية وأنواعها

أولا: تعريف السياسة التجارية

مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا لتحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطارتحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومةتحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترَة زمنية معينة كهدف التشغيل التام و استقرار الصرف.[1]

وتعرف على أنها "مجموعة من الإجراءات و الوسائل التي تستخدم في مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية و بالذات التجارة الخارجية ، وهذه الإجراءات و الوسائل التي يمكن أن تتبع تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروفها و أوضاعها و إمكانياتها واحتياجاتها و درجة تطورها الاقتصادي و طبيعة نظامها الاقتصادي ، والهدف الذي تريد تحقيقه من إتباع سياسة تجارية معينة.[2]

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الدولية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول.[3]

ثانيا: أهداف السياسة التجارية

الأهداف الاقتصادية:

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- العمل على إصلاح العجز وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- العمل على تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وخلق مناصب شغل في الاقتصاد.
- حماية الاقتصاد الوطني من الإغراق ومن التقلبات الخارجية كالتضخم والإنكماش.
- حماية الصناعات الناشئة من المنافسة غير المتكافئة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد اليومي ، مجموعة النيل العربية ، ط1 ، القاهرة ،2003 ، ص124 .
فليح حسن خلف ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان ، 2001 ، ص131.[2]
محمد أحمد سربيتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية ،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر،ط1،مصر،2009،ص111 . [3]

الأهداف الاجتماعية:

- إعادة توزيع الدخل الوطني من الفئات الاجتماعية المختلفة بهدف رفع مستواهم المعيشي.
- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كالمزارعين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية لأفراد المجتمع.

حماية الصحة العمومية من خلال منع استيراد بعض السلع الضارة أو المخالفة للمعايير الصحية، أو الحد من استيراد بعض السلع الأخرى كالسجائر والكحول.

الأهداف السياسية والإستراتيجية:

- تحقيق الأمن داخل الدولة والاكتفاء الذاتي المتمثل كل منهم في الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن العسكري.
- تعزيز قيم الانتماء للوطن من خلال تشجيع استهلاك الإنتاج المحلي.
- المحافظة على الثروات الطبيعية وعدم استنزافها بشكل سريع، بما يحقق التكافل بين الأجيال.
- خلق الظروف التجارية الخارجية الملائمة لتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني ،وهذا ما تصبو إليه الدول .[1]

ثالثا: أنواع السياسة التجارية

1- سياسة تحرير التجارة الخارجية

- الاستفادة من مزايا تقسيم العمل والتخصص الدولي في الإنتاج.
- تطوير فنون الإنتاج وتنمية الجهود الصناعية.
- توسيع الأسواق وتلبية حاجة المستهلك.
- صعوبة قيام الاحتكارات.
- زيادة التنافسية الإنتاجية وتعظيم أحجام الإنتاج.

2- سياسة حماية التجارة الخارجية

- حجة حماية الصناعات الناشئة(الاقتصاد الناشئ).
- حجة جذب رؤوس الأموال الأجنبية.
- حجة التضييق على إغراق السوق المحلية.
- حجة معالجة مشكلة البطالة

[1] خوذري عيسى،أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،علوم التسيير،2016-2017،ص34.

رابعا:الانفتاح التجاري

هناك عدة مؤلفات تناولت الجوانب النظرية للانفتاح التجاري،ومن أهم التعاريف نذكر ما يلي:

- **تعريف الاقتصادي**" (1977 ") Blackhurst: "الانفتاح التجاري هو تعزيز و ترقية المبادلات التجارية الدولية من خلال تبني قواعد تحدد السلوك النقدي و التجاري المقبول والمسموح به، و القضاء أو تخفيف كافة القيود المختلفة الجمركية وغيرَ الجمركية أمام التجارة، ومن جهة أخرى العمل على تهيئة الأرضية المناسبة التي تمكن من توحيد التعريفة الجمركية بشكل تدريجي في مستويات منخفضة والتركيز على مبدأ عدم التمييز في فرضها على المستوى الدولي، كذلك من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في مناخ اقتصادي يسوده الاستقرار ك القدرة على التنبؤ في الأسواق العالمية".[1]

- **تعريف الانفتاح التجاري حسب** : Bhagawati–Krueger هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات،و يركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية و يرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، و بالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوحا و محررا و في نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.[2]

كما عرف البنك العالمي الانفتاح التجاري على أنه : "إزالة أو تخفيض الممارسات التجارية التي تعرقل التدفق الحر للسلع كالخدمات من دولة إلى أخرى ، ويشمل بتخفيض التعريفات)الرسوم، الرسوم الإضافية، دعم الصادرات(، كالحواجز غير الجمركية)أنظمة التَّرخيص، الحصص، المعايير التعسفية(وإزالة الحوافز الحكومية كتقييد التجارة بين الدول، أي عمل من شأنه أن يجعل النظام التجاري أكثر حيادا)أقرب إلى نظام تجاري من التدخل الحكومي.[3]

ثانيا:أنواع الانفتاح التجاري

يمكن تقسيم الانفتاح التجاري إلى نوعين كالتالي:

الانفتاح التجاري السطحي: يركز هذا النوع من الانفتاح على إزالة الحواجز التقليدية مثل التعريفة الجمركية، و يعتبر هذا النوع من الانفتاح غير كاف للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري.

---

[1] الشيخ عتيق، محمد أمين بومدين، أثر الانفتاح التجاري على العمالة في القطاعات الاقتصادية الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 01 ، المجلد السابع، أفريل 2021 ، ص 184.

[2] عبد العزيز عبدوس ، " سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان ، 2010 - 2011 ، ص 44.

[3] نور الهدى بوحيتم، مسعود حماني، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال 1990 - 2017 ، مجلة العلو م الإنسانية والاجتماعية، العدد 2 ،المجلد 6، ديسمبر 2020 ، ص 173.

الانفتاح التجاري العميق :بالإضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية، يسمح الانفتاح التجاري العميق بحرية تنقل الأشخاص، وإزالة العوائق البيروقراطية (إجراءات الجمارك) ولا يعد الانفتاح التجاري السطحي كافيا لإقامة علاقات تجارية دولية، و أكبر دليل على ذلك الفشل الذي لحق بالانفتاح التجاري بين الدول العربية و المتمثل في منطقة التجارة العربية[1].

ثالثا:أهمية الانفتاح التجاري

تحتل سياسة الانفتاح التجاري مكانة هامة ضمن إستراتيجية السياسة الاقتصادية لكل من الدول النامية والمتقدمة حيث أنها تسمح لها بتوسيع إمكانياتها في الإنتاج الوطني والاستهلاك ، كما تسمح لها بتصريف فائض الإنتاج إلى الأسواق الخارجية غير السوق المحلي ، كما تمكن أيضا من ارتباطها مع النمو الاقتصادي، حيث يؤكد الاقتصاديين على أن تحرير التجارة الخارجية من شأنه أن يؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه الدول من خلال التنمية الاقتصادية.

- توفر التجارة الوسائل التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية والمتمثلة في : سلع رأس المال، الآلات كالأجهزة، المواد الخام...الخ.
- كما تعمل على نشر المعرفة التكنولوجية، ونقل الأفكار، والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية، في تنظيم وإنشاء المشروعات.
- تعتبر التجارة الدولية الحرة ضرورية لمقاومة الاحتكار،و تضمن وجود المنافسة الحرة[2].

رابعا استراتيجيات وأسباب الانفتاح التجاري

استراتيجيات الانفتاح التجاري

تتعلق استراتيجيات الانفتاح التجاري بمختلف سياسات التدخل الحكومي في تحديد حجم المبادلات الخارجية لبلد ما، فهي بذلك شانها مثل (الحماية و التجارة الحرة)، حيث تقوم الدولة بمجموعة من الإجراءات، القرارات لضبط وتقليص حجم التجارة، فإما تعمل على التوجه نحو الخارج؛ عن طريق إستراتيجية تشجيع الصادرات مثل الدعم لقطاعات معينة، أو التوجه نحو الداخل عن طريق إستراتيجية إحلال الواردات مثل القيود التعريفية المتمثلة في الرسوم الجمركية القيمية، النوعية والقيود الكمية وهي غير تعريفية كنظام الحصص.

[1] ناجي تواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001 ، ص 1.2

[2] بسطالي حداد، أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، 2019 - 2020 ، ص 6 - 7 .

- **دوافع الانتهاج الاستراتيجي:**

- تستخدم إستراتيجية تشجيع الصادرات أو إحلال الواردات لأغراض متعددة سواء كانت دوافع اقتصادية، اجتماعية،سياسية، وطنية أو دينية.
- حماية الصناعة الناشئة غير قادرة على مواجهة المنافسة الدولية من خلال فرض رسوم جمركية على الواردات أو تقديم إعانات وحوافز خاصة بها.
- الحفاظ على التوازن في الميزان التجاري: تفادي العجز الحاصل في ميزان التجاري نتيجة ارتفاع حجم الواردات بشكل كبير مقارنة بحجم الصادرات من خلال ضبط الواردات أو تشجيع الصادرات حيث يتم رفع كلفة السلع المستوردة مثلا، فيرتفع سعرها مقارنة بسعر السلع المنتجة محليا حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض الواردات لتعادل الصادرات.
- الدفاع الوطني والنزعة الدينية: من خلال تحديد الواردات عن طريق الحظر مثلا منع استيراد وتصدير الأسلحة النووية،أو استيراد لحم الخنزير.[1]
- دافع القومية وكراهية الأجانب: بعض البلدان تتبع استراتيجيات معينة بدل التحرير لغرض استقلالية الاقتصاد الوطني،كون الانفتاح يجعله تابع للبلدان الأخرى ومعرض للصدمات الخارجية.
- دافع المصلحة الإدارة الفاشلة والفساد: بعض البلدان تتبع هذه الاستراتيجيات من طرف أصحاب المصالح لحماية دخلهم والحفاظ على الريع الحكومي أو من طرف جماعات الضغط لحماية أو دعم قطاع معين بالتالي هدر للموارد[2].

- **إستراتيجية تشجيع الصادرات:**

- يتحدد مفهوم إستراتيجية تشجيع الصادرات بتدخل الدولة من خلال إجراءات وقرارات منحازة نحو التصدير إلى الأسواق الدولية، وذلك بمنح مجموعة من الحوافز نحو القطاعات الإستراتيجية الموجهة نحو الخارج بغرض تفعيل الصادرات.

يرى (Bradford, Colin 1988) أن هذه الحوافز تتعلق بمتغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في معدل الفائدة،منح القروض، التخفيضات الضريبة و سياسات التسعير.[3]

- تقاس إستراتيجية تشجيع الصادرات عن طريق سعر الصرف الفعلي للتصدير (taux de change effectifs réel des exportations) و يرمز له EERx بالنسبة لسعر الصرف الفعلي للواردات

[1] **Mireille R.,(**1996), « les enjeux théoriques de la libéralisation des échanges »,n0 .9638/E,p34.
[2] **Lipsey R.G.,(**1978), « Harry Johnson Contribution To The Pure Theory Of International Trade »,vol.11,p 37.
[3] **Colin I., Bradford Jr**.,(1988), « une approche stratégique des régimes de commerce extérieur »,CEPII, p14.

EERm ، إذا كان EERx=EERm ، فان سعر صرف الفعلي ملائم و محفز للتصدير، حيث يتم حساب EERx من خلال معدل سعر الصرف الاسمي Ex

،حوافز الدعم S و حوافز أخرى يشار إليها ب r ، يتم كتابة ذلك ب: EERx=Ex(1+S+r) ، أما إذا EERx >EERm يعني أن الاستراتيجيات هي أكثر تحيزا نحو تشجيع الصادرات) (Ultra Ep).[1]

- **إستراتيجية إحلال الواردات:**

- تتمثل هذه الإستراتيجية في وضع إجراءات وقرارات الدولة لضبط تدفقات السلع والخدمات المستوردة، من خلال أساليب حماية مختلفة سواء كانت عبارة عن قيود تعريفية قيمية متمثلة في فرض نسبة معينة على قيمة السلعة وعادة ما تكون مفروضة على فاتورة سعر، أو نوعية حسب نوعية السلعة بفرض معدل ثابت معين سواء على الحجم أو الوزن مثلا أو تقييد الحمائي عن طريق قيود غير تعريفية مثل نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، إجراءات إدارية تعسفية أو الرقابة على الصرف.[2]
- تقاس إستراتيجية إحلال الواردات بمعدل الصرف الفعلي للواردات نسبة إلى معدل الصرف الفعلي للتصدير بEERm>EERx ، في هذه الحالة الإستراتيجية منحازة ضد عملية التصدير ،كون أن سعر المحلي للسلعة يصبح اقل مقارنة بسعرها العالمي، يتم حساب سعر الصرف الفعلي للواردات EERm من خلال سعر الصرف الاسمي لاستيراد EM،المتوسط الفعلي للتعريفة الجمركية على الواردات t ،رسوم إضافية أخرى على الواردات n و علاوات مرتبطة بوجود القيود الكمية p حيث يتم كتابة ذلك ب [3] EERm=EM(1+t+n+p)

ثانيا:أسباب الانفتاح التجاري

أغلبية الأسباب والدوافع وراء عملية التحرير التجاري هي مرتبطة بالأهداف الاقتصادية للبلدان وتتمثل في:

- فكرة أن التجارة الدولية هي مصدر لتوسيع الأرباح؛ من خلال تحقيق مكاسب من الانفتاح حول إعادة التخصيص للموارد بشكل أمثل وتقسيم العمل الدولي.

[1] **Edwards S.,** (1989),«Openness, Outward Orientation ,Trade liberalisation ,And Economic Performance In Developing Countries »,the world bank WPS191,p7.

[2] **Werner B.**,(1972), «Import Substitution And Industrialization In Latin America: Experience And Interpretation», vol.7,no.1,pp95-122

[3] **Edwards S.,** (1989),«openness, outward orientation ,trade liberalization ,and economic performance in developing countries »,op.cit,p7

- اختلاف الأذواق و بحث المستهلك عن الجودة والنوعية، حيث يرى العديد من الاقتصاديين مثل « Krugmanو » Lancaster « أن الانفتاح يسمح دائما للمستهلك من الاستفادة من الاختيار الأوسع[1].
- الفروقات الموجودة ما بين الدول من حيث وفرة وندرة عوامل الإنتاج النسبية.
- دعم المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمة العالمية للتجارة لمبدأ الانفتاح على الخارج في ظل العولمة.[2]
- تشجيع البحث والتطوير، فالانفتاح التجاري يسمح بالبحث عن قنوات جديدة لتوسيع وزيادة الحصص السوقية، بالإضافة إلى استحداث التكنولوجيا من خلال فتح الأسواق للاستثمارات الأجنبية.

كذلك من بين أسباب الانفتاح على التجارة الخارجية، هو تخفيض العديد من البلدان للتعريفة الجمركية التدريجي في ظل الاتفاقيات التجارة الحرة والتكاملات الاقتصادية أو الاتفاقيات الثنائية باعتبارها حافز يتيح للبلدان الاختيار الأفضل والأكثر ملائمة للاحتياجات، القدرات وبتكاليف اقل.[3]

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية

لتحقيق أهداف السياسة التجارية تلجأ الدول إلى تطبيق مجموعة من الأدوات والوسائل قصد التحكم في التجارة الخارجية، و يمكن تقسيم هذه الأدوات حسب تأثيرها على التجارة الخارجية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم1-1: أدوات السياسة التجارية

الأدوات التي تؤثر على الواردات	الآليات المؤثرة على الصادرات
الرسوم الجمركية. الحصص. القيود الطوعية. الاتفاقيات السلعية الدولية. اتحادات المنتجين الدولية. ميكانيزم المحتوى المحلي(قاعدة المنشأ). الإغراق آليات الربط	الرسوم على الصادرات. نظام الحصص ورخص التصدير. دعم الصادرات

المصدر: إعداد الطالبتين.

[1] **Marc Siroën j.,(**1988), «La théorie de l'échange international en concurrence monopolistique: Une comparaison des modèles» , vol 39,n0 3,p 513.

[2] **Frankel A., Romer D., Cyrus T**,(2000), «Trade And Growth In East Asian Countries :Cause And Effect», Vol 23, No. 5732 **,**p 11.

[3] **Afonso O**.,(2001), «The Impact Of International Trade On Economic Growth»,op.cit,p21.

أولا :الأدوات السعرية:

تتمثل الوسائل السعرية في كل من الرسوم الجمركية وهي من أكثر الأساليب استخداما في التجارة الخارجية بالإضافة إلى كل من الإعانات ،الإغراق ،وسعر الصرف.

1- **الرسوم الجمركية:** وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع التي تعبر حدودها الجمركية الوطنية (واردات أو صادرات)، ولكن غالبا ما تفرض هذه الرسوم على الواردات فقط[1].

1-1 أنواع الرسوم الجمركية:

- **من حيث كيفية تقدير الرسم** :نميز بين ثلاثة أنواع وهي:
- الرسوم النوعية.
- الرسوم القيمية.
- الرسوم المركبة.

- **من حيث الهدف المنشود من فرض الرسم:** نميز بين نوعين وهما:
- الرسوم المالية.
- الرسوم الحمائية.

- **من حيث حرية الدولة في فرضها لمرسوم الجمركية:** نميز بين نوعين وهما
- التعريفة المستقلة
- التعريفة الاتفاقية[2].

2- الإعانات

والغرض من هذه الإعانات تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات وتحفيزات للمنتجين الوطنيين قصد تخفيض التكلفة الكلية الصافية للإنتاج في صناعة أو قطاع معين، هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشر ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس نوعين أو قيمتين،أو تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزها المالي كالإعفاءات أو التخفيضات الضريبية أو التسهيلات الائتمانية، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية.

[1] . فلة عاشور ، انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارةالخارجية في الجزائر،مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد24،مارس 2012 ،ص487.

[2] MICHEL RAINELLI L'organisation mondiale du commerce ,6éme édition,édition la DECOUVERTE PARIS ,France,2002,p44.

والهدف منها هو دعم المنتجات التي ليست لها القدرة على المنافسة في السوق المحلية أو الأسواق الأجنبية.

3- الإغراق:

يقصد بسياسة الإغراق أن تلجأ الدولة أو مؤسسة تجارية إلى التمييز في الأسعار بين سعر السلعة داخل دولة الإنتاج و سعر نفس السلعة عند تصديرها لدولة خارجية، بحيث يكون سعر السلعة في الداخل أعلى من سعر السلعة في الخارج، و في نفس الوقت يكون سعرها أقل من السلع المماثلة لها في السوق الخارجي، حيث سيتحول المستهلكين إلى شراء هذه السلعة ويتركوا السلعة المماثلة والتي يكون سعرها أعلى من سعر هذه السلعة[1].

3-1 و يشترط لوجود حالة إغراق أن تتوفر الشروط التالية:

- أن يتم بيع السلعة بسعرين مختلفين أحدهما مرتفع في السوق الداخلية التي تنتج فيه السلعة و الآخر منخفض في السوق الأجنبية. و لا يشترط أن تباع السلعة في الخارج بثمن يقل عن تكلفة الإنتاج.
- أن تكون شروط البيع موحدة في السوقين الداخلي والخارجي، فإذا حدث اختلاف في شروط البيع أدى إلى اختلافات تبرر التفاوت في السعر، فلن يكون هناك إغراق.
- أن تتوفر مرونة الطلب في السوق الخارجي، و يؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على السلعة في الخارج وزيادة كبيرة نتيجة لتخفيض السعر.
- و يشترط لتحقيق سياسة الإغراق أن تتبع الدولة سياسة جمركية تمنع استيراد هذه السلع من الخارج حيث أن عودتها بالسعر المنخفض إلى سوق المنتج و كأنها ضريبة توجهها الدولة إلى مواطنيها[2].

3-2 ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإغراق:

- **الإغراق العارض:** هو يعرف كذلك بالإغراق الفجائي، حيث يتعلق بالظروف الطارئة كالتخلص من المخزون أو تغيير نوع الإنتاج.
- ا **لإغراق قصير الأجل** :ويكون وفقا لهدف محدد ويزول مع تحقيق الهدف.
- **الإغراق الدائم** :يرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية[3].

الرقابة على الصرف:

يقصد به كل العملية التي تقوم السلطة النقدية في خفض أو رفع قيمة الوحدة النقدية المحلية مقومة بوحدات العملة الأجنبية ، فإذا ما قامت السلطة النقدية بتخفيض سعر الصرف مثلا سيؤدي ذلك إلى

[1] محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدوليةط2010،2،ص343.
[2] شريف علي الصوص،التجارة الدولية،أسس وتطبيقات،ط1،دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان،2012، ص140
[3] زينب حسين عوض الله،الاقتصاد الدولي،دار الجامعة الجديدة،مصر،2004 ،ص291.

تخفيض أسعار المنتجات المحلية مقومة بالعملات الأجنبية، ويجعل في المقابل أسعار المنتجات الخارجية المقومة بالعملة المحلية مرتفعة وبالتالي تصبح المنتجات المحلية أكثر تنافسية من المنتجات الأجنبية، كما أن هذه الأداة تسمح بعلاج بعض الإختلالات في ميزان المدفوعات، بحيث أن التخفيض من قيمة العملة يزيد من صادرات الدولة ويقيد وارداتها[1].

ثانيا: الأدوات الكمية

من أهم الوسائل الكمية المستخدمة لتنظيم عمليات التجارة الخارجية نجد نظام الحصص، تراخيص الاستيراد والقيود الطوعية على التصدير.

1- نظام الحصص:

يقصد بهذا النظام التقييد الكمي للواردات أي تقييد وتنظيم استيراد كل أو بعض السلع ، فمن خلال هذا النظام قد تحدد الدولة كمية معينة تسمح باستيرادها خلال فترة زمنية معينة[2].

2- تراخيص الاستيراد:

يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص والشهادات التي تمنح للمستوردين (أفراد أو هيئات) قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية[3].

3- القيود الطوعية على التصدير

يعتبر التقييد الطوعي للصادرات كبديل لنظام حصص الاستيراد، حيث تقوم المصالح التجارية المختصة لدى أي دولة بتحديد الكمية المستوردة من دولة ما على أن يلتزم بهذه الكمية الطرف المصدر في الدولة الأجنبية، فيقوم البلد المصدر طوعا بإرسال كميات متفق عليها من سلعة ما إلى البلد الآخر، وقد ظهرت هذه السياسة في الثمانينات من القرن العشرين أين قامت الولايات المتحدة بعقد اتفاق مع اليابان في عام 1980 وبموجبه قامت هذه الأخيرة بالحد من صادراتها من السيارات نحو الولايات المتحدة الأمريكية إلى 1.68مليون وحدة في السنة بدلا من 1.80 مليون وحدة سابقا[4]

ثالثا:الأدوات التنظيمية

وهي التي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي يوجه عمليات التبادل التجاري الدولي، وعادة ما تشمل المعاهدات التجارية، والاتفاقات التجارية، اتفاقات الدفع والتكتلات الاقتصادية، إجراءات الحماية.

[1] محمد راقول،الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،الشلف،الجزائر،ع2006،4،ص241.
أشرف أحمد عدلي،التجارة الدولية،ط1،شركة رؤية ومؤسسة طيبة،مصر،2006،ص117.[2]
[3] جودة عبد الخالق،الاقتصاد الدولي،ط4،دار النهضة العربية،الاسكندرية،2000،ص104.
Bernard guillonchon et autres.economie international.ep.cité.p104.[4]

1- المعاهدات والاتفاقات التجارية:

1-1 المعاهدات: إن المعاهدات التجارية هي عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول عن طريق أجهزتها الدبلوماسية، والذي تهدف من خلاله تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما، كما يمكن للمعاهدات أن تشمل بالإضافة إلى الجوانب التجارية القضايا ذات الطابع السياسي الإداري.

1-2 الاتفاقات التجارية: هو تعاقد يتناول أمور محددة بدقة أكثر مما هي في المعاهدات التجارية والتي تتعلق بتنظيم التبادل التجاري بين الدول المتعاقدة، وقد تتم هذه العقود عن طريق وزارات الاقتصاد أو التجارة، وهي تحدد العناصر الداخلية لعملية التبادل أي كل ما تعلق بكميات أو قيم أو بيان المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين البلدين.

2- اتفاقات الدفع:

يقصد باتفاقات الدفع الطريقة التي يتم على أساسها تسوية المدفوعات التجارية والمالية بين الدولتين، حيث يكون ذلك وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى، وكذلك تحديد العملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف التي تجرى التسوية وفقا له[1].

3- التكتلات الاقتصادية:

يقصد بالتكتل الاقتصادي اتفاق مجموعة من الدول المتجاورة والمتقاربة في المصالح الاقتصادية على الحد أو إلغاء القيود على حركة تبادل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية من أجل توجيه الجهود لبلوغ الأهداف الموحدة بينها[2].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد السياسة التجارية

تتأثر سياسة التجارة الخارجية بمجموعة من العوامل، التي يمكن حصرها في ما يلي:

مستوى التنمية الاقتصادية:

يعتبر مستوى التنمية الاقتصادية من أهم العوامل المحددة للسياسة التجارية حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود و التأخر الاقتصادي لدولة ما يجعها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال بالنسبة لاقتصاد متطور ومتقدم و ذو قاعدة اقتصادية قوية حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية، من أمثلة ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة، التي تحتاج إلى المرافقة والدعم والحماية.

[1] زينب حسين عوض الله،مرجع سابق،ص 309
[2] شريف علي الصوص،مرجع سابق،ص 56

الأوضاع السائدة في الاقتصاد المحمي :

على مستوى الاقتصاد المحلي ولكي ترتقي الصناعات المحلية فإنه تصبح الحاجة إلى السلع الخام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، إضافة إلى هذا فإن الطلب للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

الأوضاع السائدة على المستوى الدولي :

أما على المستوى الدولي فإن أي تغير للطلب بالزيادة يدفع الدولة إلى إتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات من ناحية، وضبط استهلاكها المحلي من ناحية أخرى.[1]

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي،طبيعته وأهميته

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي ترمي إليها السياسات الاقتصادية في أي بلد كان، وذلك باعتباره النتيجة المادية لكل الجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية في ذاك البلد، هذا ويعتبره العديد على أنه الحالة التي تعبر عن تحسن المستوى المعيشي الناتج عن تحسن دخل المجتمع بالرغم من أنه غير كاف لوحده، فقد يتطلب الأمر ضرورة توزيع الدخل الكلي على أساس مبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد، لتحقيق التنمية الاقتصادية.

سنتناول من خلال هذا المبحث وجهة النظر الأولى من خلال معرفة النمو الاقتصادي.

المطلب الأول:تعريف النمو الاقتصادي

أولا:هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن تعريفه بأنه:

الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، غير أن هناك من يعتبر أن النمو الاقتصادي هو يعبر عن الزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي[2].

كما يعرف Jacques Lecaillon النمو الاقتصادي في كتابه المعنون ب "النمو الاقتصادي" بأنه: "مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل" ، وحسب هذا التعريف فإن النمو هو الزيادة في حجم الإنتاج الكلي الخام والذي يشير إلى حجم السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية محددة، كما أن النمو الاقتصادي وفقا لهذا التعريف يمثل ظاهرة مستمرة تدريجية وتراكمية.[3]

[1] خوذري عيسى،أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية،مرجع سابق،ص33

[2] محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الطاهر أحمد،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية،مكتبة ومطبعة الإشعاع،مصر،1999،ص39.

[3] Jaques lecaillon op.cit.p10

أما المفكر الاقتصادي Simon Smith فيعرف النمو الاقتصادي في كتابه الشهير" **النمو والهيكل الاقتصادي**" بأنه: "ظاهرة كمية والمتمثلة في الزيادة المستمرة في الناتج الإجمالي مع الزيادة في عدد السكان".[1]

كما يعرفه .Hirchman على أنه "عملية دفع كامن للتوسع الاقتصادي تتميز بتغيرات في المؤشرات الاقتصادية أي تغيرات كمية فقط".

ويعرف أيضا: هو الزيادة المستدامة في الحجم،مصحوبة بتغييرات هيكلية والتي تؤدي إلى تحسين مستوى الحياة ويقاس عموما بالناتج المحلي الإجمالي والناتج الوطني الإجمالي[2].

وفقا لما سبق ومن خلال تعمقنا في مفهوم النمو الاقتصادي تبين بأنه لا يمثل فقط الزيادة في إجمالي الناتج الداخلي بل لابد أن ترافق هذه العملية شروط تتجلى في:

- أن ترافق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الزيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني الإجمالي يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالبا ما يعوق هذا الأخير عملية النمو الاقتصادي ومن هذا المنطلق يمكن التعبير عن معدل النمو الاقتصادي بالعلاقة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني الإجمالي – معدل النمو السكاني

- على أن تكون الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي زيادة حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أنه يجب أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار ويكون بالصيغة التالية:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

- يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الفردي الحقيقي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها.[3]

وللنمو الاقتصادي أهمية كبيرة يمكن حصرها فيما يلي:

- النمو هو المحرك الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات، وفرص العمل الإضافية، ، حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان تبرر تحسن مستويات الرفاهية لدى الدول، كما أن تحسن دخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] Régis benichi et marc nouchi la croiassance aux XIX émé siécles.édition MARKETING.paris.1990.p44

[2] محمد ثابت هشام،التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر،المكتب الجامعي الحديث،مصر،2007،ص119.

[3] محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف،التنمية الاقتصادية دراسات نظرية،الاسكندرية،2002،ص51.

- يؤدي النمو الاقتصادي إلى الزيادة في الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية، وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.[1]

ثانيا: محددات النمو الاقتصادي:

تراكم رأس المال: ينتج هذا التراكم عندما يخصص جزء من الدخل الحالي للادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي،وتتأثر عملية تراكم رأس المال بعاملين أساسين وهما:

- توقعات الأرباح.
- السياسة الحكومية اتجاه الاستثمار.[2]

كمية ونوعية الموارد البشرية: يعتبر رأس المال البشري من أهم العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي، ويعتمد هذا العنصر على السكان وعلى نوعية هؤلاء السكان، فزيادة السكان هي مؤشر لزيادة عرض العمل.[3]

التقدم التكنولوجي والابتكار: تساهم المعارف العلمية والتقنية الحديثة مساهمة كبيرة في نمو الناتج الوطني، كما أن الابتكارات تخلق فرصا جديدة للاستثمار، وتغير طبيعة السلع والخدمات المتاحة للمجتمع.[4]

ثالثا: مقاييس النمو الاقتصادي

1- **المعايير الاقتصادية (معايير الدخل):** يعتبر الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو الاقتصادي، وتشمل معايير الدخل ما يلي:

أ- **الدخل الوطني الإجمالي:** يقترح في هذه الحالة قياس النمو الاقتصادي من خلال التعرف على قيمة الدخل الوطني الإجمالي وليس متوسط نصيب الفرد منه .

ب-**الدخل الوطني الإجمالي المتوقع:** قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، إذ يكون لدى الدولة موارد كامنة وإمكانيات مختلفة على مستوى قطاعاتها الاقتصادية يمكن استغلالها مستقبلا، إضافة إلى مستوى التقدم التقني.

ج- **معدل الدخل الفردي:** يعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما وصدقا عند قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، وقد يهتم العديد من الاقتصاديين باستخدام الدخل الفردي الحقيقي والذي يعبر عن القوة الشرائية الحقيقية وعن مستوى المعيشة والرفاه الفعلي، والذي يعطى بالعلاقة التالية:

---

[1] محمد ناجي، حسن خليفة،النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر،2001،ص10.

[2] محمود حسن حسني، محمود حامد، التنمية الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ للنشر،2006،ص175.

[3] Jaques lecaillon.p13.

[4] توفيق ابراهيم أيوب،عبد الكريم النخالة،الاقتصاد،اصدارات المجتمع للمحاسبين القانونيين،مصر،2001،ص194.

الدخل الفردي الحقيقي = الدخل الوطني الإجمالي الحقيقي / عدد السكان

د- معادلة' سنجر للنمو الاقتصادي":وضع الأستاذ 'سنجر' معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952،حيث عبر عنها بأنها دالة لثلاثة عوامل هي :الادخار الصافي،إنتاجية رأس المال، معدل نمو السكان وتتخذ هذه الدالة الشكل الآتي:

معدل النمو السنوي لدخل الفرد(D)= معدل الادخار الصافي(S)*إنتاجية رأس المال(P)- معدل نمو السكان السنوي(R).

2- **المعايير الاجتماعية:**

يقصد بها المؤشرات الخاصة بنوعية الحياة اليومية لأفراد المجتمع، إذ هناك العديد من المعايير لقياس النمو والتنمية الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي، حيث يمكن حصرها في كل من المعايير الصحية، معايير تعليمية، معايير التغذية،ومعايير نوعية الحياة المادية ودليل التنمية البشرية، فكلما ارتفعت هذه النسب في دولة ما كلما دل ذلك على وجود تغيرات إيجابية في مسارها التنموي، كما تعكس هذه القيم المرتفعة من المعايير الاجتماعية مدى فعالية الهيكل الاقتصادي خاصة كفاءة الأداء الإنتاجي.

3- **المعايير الهيكلية:** تعتبر أهم المؤشرات الناجمة عن التغير في الهيكل الاقتصادي، والتي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة فيما يلي:

- الوزن النسبي للإنتاج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي.
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة. [1]

رابعا: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن حصر أنواع النمو الاقتصادي في ما يلي:

- ✓ **النمو الاقتصادي الموسع:** يتميز هذا النوع بنمو الدخل بنفس الوتيرة التي ينمو معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي يبقى ثابت.
- ✓ **النمو الاقتصادي المكثف:** في هذا النوع نجد نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.
- ✓ **النمو المخطط:** يحدث نتيجة تدخل الدولة بوضع إستراتيجية للتخطيط الاقتصادي، ولهذا فإن فاعلية هذا النمو ترتبط بواقعية الخطط الاقتصادية ومراحلها، وكذا مرونة هذه الخطط.

[1] محمد عبد العزيز عجمية،مرجع سابق،ص90.

- ✓ **النمو التلقائي:** ينبع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني، دون إتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني، ويتميز هذا النوع بالبطء والتدرج رغم مروره في بعض الأحيان بتقلبات قصيرة المدى.
- ✓ **النمو العابر:** يحدث هذا النوع من النمو نتيجة لوجود أسباب طارئة أو مفاجئة عادة ما تكون خارج عن إرادة ونطاق عمل الدول، هذا النمو الذي يظهر ثم يزول بزوال تلك الأسباب العابرة، و لا يتميز بصفة الإستمرار.

النمو المصحوب بالبطالة: بالرغم من أن عنصر العمل يعتبر أهم المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي لأن في بعض الدول نجد هناك معدلات نمو مرتفعة يعبر عنها بالزيادة في الدخل القومي،وتكون هذه الزيادة مصحوبة بمعدلات بطالة مرتفعة، حيث أدى التقدم التكنولوجي لعدم الاعتماد على عنصر العمل التقليدي مما يضعف توفير فرص العمل.[1]

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

إن اختلاف معدلات النمو في نفس البلد من فترة إلى أخرى أومن دولة إلى أخرى يرجع إلى مجموعة من العوامل يمكن ذكرها فيما يلي:

1- كمية ونوعية الموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية من بين أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي لأنها تؤثر عليه من الناحية الكمية والنوعية.

فمن الناحية الكمية كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر و بالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي،أما إذا كان تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي وعدد السكان بنفس النسبة فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير.

فمن الناحية النوعية تؤدي زيادة السكان إلى زيادة حجم القوة العاملة وتؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي من خلال:

- مقدار الوقت المبذول في العمل
- عدد ساعات العمل في الأسبوع
- نسبة التعليم

[1] Jean philippe-lotis(comprendre la croissance économique) édition OCDE.paris.2004.p10

- نسبة المستوى الصحي
- المهارة الفنية للعمال
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل

وقد أبرز لوكاس في أبحاثه سنة 1988 بأن رأس المال البشري هو عبارة عن المخزون المعرفي والتأهيل الذي يتمتع به الأفراد حيث يشير إلى أنه شئ إرادي يخضع إلى رغبة الأفراد في التعلم والرقي.

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

يتوقف تأثير كمية ونوعية الموارد الطبيعية(وفرة المعادن،المياه،خصوبة التربة...الخ) على النمو الاقتصادي وعلى قدرة الموارد البشرية لاستغلالها لتحقيق الغايات والأهداف الاقتصادية للمجتمع،فمن الممكن أن يكون البلد يحوز على ثروات طبيعية غير أن مستوى النمو به منخفض لعدم استغلال هذه الموارد.

ومن الملاحظ أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية ليست ثابتة، فمن الممكن أن تكون هذه الموارد قابلة للزيادة وذلك باكتشاف آبار نفط مثلا وبالتالي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي أو يكون العكس .

كما تجدر الإشارة إلى نقص الموارد الطبيعية قد لا يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي فاليابان مثلا ازدهرت عن طريق التركيز على قطاعات تعتمد على اليد العاملة ورأس المال أكثر مما تعتمد على الموارد الطبيعية.

3- تراكم رأس المال:

ينتج التراكم الرأسمالي عندما يتم تخصيص جزء من الدخل الحالي وتركه دون استهلاك أي يعتبر كادخار كي يتم استثماره، فالادخار هو تضحية بالاستهلاك الحالي لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل،طرق المواصلات،المدارس، الجامعات وغيرها، حتى ينمو الدخل الوطني في المستقبل.

وتوجد عدة عوامل محددة لمعدل تراكم رأس المال منها:

أ- **الظروف الاقتصادية:**

- معدل التضخم
- معدل سعر الفائدة
- السياسات الحكومية

ب-توقعات الأرباح.

وبصفة عامة يتكون رأس المال عن طريق التضحية بجزء من الدخل الحالي وتحويله إلى غرض استثماري،أي أن كلفة النمو بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب أن يضحي به من أجل الادخار لتراكم رأس المال.

4- التقدم التكنولوجي:

يعتبر التقدم التكنولوجي من بين المتغيرات النوعية التي تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي حيث يشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال وتطبيق المعرفة الفنية من أجل تحسين المستوى المعيشي.

ويتضمن التقدم التكنولوجي التغيير في عمليات الإنتاج أو إدخال منتجات جديدة حيث يمكن الحصول على منتجات محسنة أو المزيد من الإنتاج وذلك يؤدي حتما إلى النمو الاقتصادي.

وتلعب التجارة الدولية دورا هاما في زيادة التقدم التكنولوجي لدى بعض الدول المتخلفة،فقد سهل استيراد هذه الدول للآلات التكنولوجية المتطورة من دول أكثر قدما تحولها نحو الصناعات المتطورة،هذا بالإضافة إلى الاستشارات الفنية التي لا تقل أهمية والتي ترافق شراء هذه الآلات.[1]

ويعتبر سام ولسون عناصر النمو الاقتصادي السابقة الذكر(الموارد البشرية والطبيعية ورأس المال والتكنولوجيا) بمثابة عجلات التقدم الأربعة التي تختلف من بلد لآخر وتقوم بعض البلدان بجمعها بطريقة أكثر فعالية،ونلخصها في الجدول الآتي:

الجدول 2-1- عجلات التقدم الأربعة

عوامل التنمية الاقتصادية	أمثلة
الموارد البشرية	حجم القوى العاملة،التعليم،المهارات
المصادر الطبيعية	النفط،الغاز ،التربة،المناخ
التكوين الرأسمالي	المعدات والمصانع، رأس المال العام
التكنولوجيا وروح المجازفة الرأسمالية	نوعية العلم والمعارف، مكافأة الإبداع

المصدر: بول سام ولسون وآخرون،الاقتصاد،ترجمة هشام عبد الله،الأهلية للنشر والتوزيع،عمان،2001،ص 567.

[1] حربي محمد،موسى عريقات،مبادئ الاقتصاد،التحليل الكلي،دار النشر ،الأردن،ط1،2006،ص280.

جدول رقم 3-1:الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

النمو	التنمية
-مفهومه أضيق من التنمية الاقتصادية. -النمو الاقتصادي أحادي الاتجاه لأنه يركز على الدخل الفردي والقومي. -مدته قصيرة. -مؤشراته:زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. -تأثير كمي على الاقتصاد مثل زيادة دخل الفرد. - النمو الاقتصادي متعلق بالدول المتطورة في العالم.	-مفهومها أوسع من النمو الاقتصادي. -تعتبر التنمية الاقتصادية ظاهرة متعددة الاتجاهات لأنها تركز على دخل الناس والتحسين من مستوى المعيشة. -مدتها طويلة المدى. - مؤشراتها:مؤشر التنمية البشرية،الفقر،ووفيات الأطفال حديثي الولادة ومحو الأمية. -متعلقة بالدول المتطورة وغير المتطورة في العالم.

المصدر: من إعداد الطالبتين .

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي واستراتيجياته

أولا: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي.

تعد المدرسة الكلاسيكية من أحسن المدارس من حيث إسهاماتها، ومن رواد هذه المدرسة، آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس،كارل ماكس، كانوا شغوفين بالنمو الاقتصادي رغم الاختلافات بينهم التي جعلتهم يقدمون نظريات في هذا المجال، ويرتكز التيار الكلاسيكي على مجموعة من المبادئ أهمها:

الحرية الاقتصادية استنادا إلى المبدأ الطبيعي "دعه يعمل، اتركه يمر".

إيمانهم بأن العمل هو أصل الثروة ومصدرها الرئيسي، ولم تعد تتمثل في كمية الذهب والفضة كما اعتقد التجاريون من قبل، ولم يعد مصدر الثروة والثراء هو القطاع الزراعي لوحده كما اعتقد الطبيعيون، بل كانت الثروة في نظر الكلاسيك ترتكز على ما تنتجه الدول من سلع وخدمات من خلال استغلال عناصر الإنتاج والتي تحدد حسب الكلاسيك في كل من العمل ورأس المال والتنظيم والأرض.

آمن الكلاسيك بقدرة السوق على خلق مختلف أنواع التوازنات من خلال تخصيص الموارد الاقتصادية على مختلف المجالات بالطريقة التي توفر للمجتمع مختلف السلع وبالكميات والأسعار المناسبة، كما أن الفكر الكلاسيكي كان شغله الشاغل هو الطريقة التي تسمح للمشروعات الإنتاجية الوصول إلى الأحجام

المثلى عن طريق القدرة على تنظيم توزيع الدخل على عوامل الإنتاج أي ضمان الأجور لعنصر العمالة و ضمان عملية تراكم رأس المال عن طريق الأرباح التي تجنيها الطبقة المالكة وعن طريق ريوع الطبقة المالكة للأراضي[1].

1- نظرية' آدم سميث" (1723 -1790):

يرى 'آدم سميث' أن النظام الاقتصادي هو نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، كما ألح سميث على الالتزام بتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار والذي هو سبب في زيادة تراكم رأس المال.[2]

ساهم 'آدام سميث' مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم الثروة والدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم" والذي نشر عام 1776 وترجم إلى عشرات اللغات، إذ أكد "سميث" بأن النمو الاقتصادي تحكمه ثلاث محددات أساسية وهي "تقسيم العمل، تراكم رأس المال، وحجم السوق" ووضح بأن تقسيم العمل لابد بأن يسبق بتوفير رأس المال الأولي لانطلاق الإنتاج،كما وضح أيضا بأن تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج حسب التكاليف المطلقة عنصر مهم ومشجع لخلق الثروة فقد يسمح التقسيم الجيد للعمل للوصول إلى الأحجام المثلى وزيادة الإنتاجية والتي تجسد الغلة المتزايدة في القطاع الصناعي خاصة، حيث أن هذه الوفورات في حجم الإنتاج عامل لزيادة الطلب على العمالة من طرف الطبقة الرأسمالية المالكة، فبمجرد أن ترتفع حجم العمالة قد ترتفع معها حجم الادخارات في الاقتصاد،الاقتصاد،كما أن هذا التوسع في الإنتاج قد تصاحبه الزيادة في الأرباح التي تجنيها الطبقة المالكة والممثلة في عوائد عوامل الإنتاج، وبذلك يتراكم رأس المال لتصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا، وتوفير البيئة المناسبة لنمو الأسواق إذ أن ارتفاع الطلب على العمالة المتواصل أمام العرض المحدود للعمالة قد يساهم في ارتفاع مستوى الأجور وهو ما يعني تحسن في المستوى المعيشي، وبالتالي ارتفاع الطلب على المنتجات محليا قد يساهم في ازدهار التجارة الداخلية،ومن أجل ذلك فإن 'سميث' يشجع ويدعوا الدول إلى ضرورة تحرير التجارة الخارجية من أجل تحسين مستوى النمو الاقتصادي.[3]

اعترف 'آدم سميث' بأن القطاع الزراعي هو أحد أهم القطاعات التي تساهم في عملية النمو الاقتصادي ولكن ليس هو القطاع الوحيد المنتج كما تبناه الطبيعيون،فقد كان يرى بأن المزارعين هم طرف أساسي في

[1] هوشيار معروف،تحليل الاقتصاد الكلي،ط1،دار القضاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2005،ص371.
[2] محمد عبد العزيز عجمية،محمد علي الليثي،التنمية الاقتصادية،مفهومها-نظرياتها-سياساتها،الدار الجامعية،مصر،2000،ص69.
[3] عبد الله المالكي،النمو الاقتصادي وأسراره ومحركاته،مجلة الاقتصاد المعاصر،العدد35،المجلد الرابع،الأردن،2001،ص72.

إنتاج المواد الغذائية والتي كانت تلبي حاجة سكان المدن، إلا أنه ركز على القطاع الصناعي في عملية النمو، وهذا نظرا لتزايد الغلة في هذا القطاع

مقارنة بالقطاع الزراعي،لكن ما يعاب على تحليل 'سميث' أنه عجز عن توضيح حالة الركود وأهم الأسباب التي تجعل الاقتصاد يصل إليها، ليحاول بعدها الاقتصادي 'دافيد ريكاردو' توضيح هذه الأسباب في مضمون نظرية جديدة[1]

2- نظرية دافيد ريكاردو(1823- 1772):

يعتمد 'ريكاردو' في نظريته على قطاع الزراعة كقطاع رئيسي في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون الغلة المتناقصة، نتيجة لوجود سباق بين الغذاء ونمو السكان، وقد وضح "ريكاردو" في نظريته بأن عنصر الأرض هو عامل محدد للنمو الاقتصادي بالرغم من اعترافه بأهمية تراكم رأس المال، كما قام 'ريكاردو' بإعطاء الأسباب التي أدت إلى حالة الركود أي النمو الصفري والتي عجز 'سميث' على توضيحها،حيث يرى بأن عنصر السكان عندما يكون أقل مقارنة بالموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج وحجم الريع و ارتفاع الطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزداد النمو السكاني نظرا لتحسن المستوى المعيشي والذي يصاحبه ارتفاع في الطلب الكلي على المنتجات الغذائية،إذ أنه مع استمرار نمو السكان تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى ظهور تناقص الغلة.[2]

بالنسبة ل 'ريكاردو' فإن المجتمع ينقسم إلى ثلاث مجموعات أساسية، الملاك أو أصحاب الأراضي، الرأسماليون وهم أصحاب رؤوس الأموال، والعمال هم الذين يمثلون قوة العمل، حيث يرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح، حيث يلح في نظريته على أن يقدم الرأسماليون أجورا ، لأن الرفع من مستوى الأجور يساهم في زيادة عرض العمل وهو ما يزيد فيما بعد من النمو السكاني والذي يعطل مسار التنمية، كما يولي 'دافيد ريكاردو' أهمية للعوامل غير الاقتصادية في تفسير عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، والاستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية.

[1] فايز ابراهيم الحبيب،نظريات التنمية والنمو الاقتصادي،المملكة العربية السعودية،جامعة الملك سعود،1985،ص26-29.

[2] Abdelkader ahmed.croissance et developpment.théorie et politique.édition office de publication alger.1981.p46.

هذا ويظهر تحليل "ريكاردو" لظاهرة النمو الاقتصادي مبالغته في التشاؤم فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض.[1]

3- نظرية روبرت مالتوس:

تميز 'روبرت مالتوس' بأفكاره وآرائه الشهيرة في النمو السكاني باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، حيث وضع نظريته المعروفة باسمه "نظرية مالتوس للسكان"، والتي توضح في جوهرها بأن عدد السكان –إذا لم يضبط– فإنه سيزداد وفقا لمتتالية هندسية كل ربع قرن(25) سنة،في حين لا يتزايد حجم إنتاج الغذاء بنفس الوتيرة بل أقل من ذلك بكثير ففي أحسن الظروف قد يتزايد بمتتالية حسابية خلال نفس الفترة (25) سنة وهو يؤكد بذلك بأن تتفطن الدول لهذا السباق القائم بين النمو السكاني والإنتاج الغذائي.[2]

كما يوضح تحليل 'مالتوس' للنمو الاقتصادي بأن تراكم رأس المال يعتبر محددا للنمو الاقتصادي، إلا أن توجيه رأس المال حسبه يكون في كل من القطاع الزراعي والصناعي، مقترحا إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق الإنتاج، وتوجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة،مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه، هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي.[3]

نظرية كارل ماركس (1818-1830):

واصل ماركس أعمال 'ريكاردو' وطورها حيث أدخل مفهوما جديدا يتمثل في فائض القيمة، إذ تعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النمو، حيث يرى 'ماركس' أن قيمة أي منتج تحدد بطريقة واحدة وهي كمية العمل المبذول في إنتاج المنتج، كما اعتبر الأرباح هي فائض القيمة الذي يخلقه العامل.[4]

كما تنبأ 'ماركس' بأنه مع تراكم رأس المال، فإن ما أطلق عليه الجيش الاحتياطي للعمال (العمالة غير الموظفة) سوف يختفي مما يدفع بالأجور إلى الأعلى، والأرباح إلى الأسفل.

وبالنسبة ل 'ماركس' إن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يكون ظاهرة مستمرة في النظام الرأسمالي، كما يؤكد أنه لا توجد آلية في النظام الرأسمالي من شأنها أن تؤمن شروط النمو المتوازن ، حيث تكون نهاية هذا النمو عن طريق حدوث أزمة يتسبب فيها فائض الإنتاج والاضطرابات الاجتماعية (الظلم

---

[1] فايز إبراهيم الحبيب،مرجع سابق،ص29.

[2] فليح حسن خلف،التنمية والتخطيط الاقتصادي،ص186.

[3] بول سام ويلسون ويليام،نورد هاوس،ترجمة هشام عبد الله،الاقتصاد،ط2،الأهلية للنشر والتوزيع،الأردن،2006،ص781.

[4] Louis LANGNACE.la croissance economique.1ere édition,universitaire de France,France,1980,p14.

الاجتماعي)، كما أنه أكد على أن مهارات الإنتاج والتقنيات المستخدمة في الإنتاج من شأنها أن تؤثر على النمو الاقتصادي.[1]

انتقادات للنظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

- عدم قدرتها على توقع انتشار التكنولوجيا في القطاعات الإنتاجية، فرغم اعترافها بالتقدم الفني وأثره على الإنتاجية، إلا أن هذا التقدم حسب رأي روادها لا يمكن له أن يلغي
- أثر تناقص الغلة.
- تجاهل الطبقة المتعلمة، فأغلب النظريات لم تشير إلى أهمية الأفراد المتعلمين أو المبتكرين في تسيير أو قيادة الاقتصاد بل كانت تعتمد على ثلاث أصناف يمكن اختصارها في الرأسماليين والعمال وملاك الأراضي.
- الإسراف في التشاؤم خاصة من طرف الاقتصادي 'دافيد ريكاردو' والذي كان يرى بأن النتيجة الحتمية لتطور النظام الرأسمالي هي الكساد.
- النظرة الخاطئة بخصوص ميل الأجور والأرباح نحو الانخفاض، حيث أن الواقع لم يشر إطلاقا بأن الأجور في فترة ما وصلت إلى حد الكفاف بل قد عرفت الأجور ارتفاعات مستمرة في الدول المتقدمة.[2]

ثانيا: النظريات النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

1- نموذج سولو وسوان:

يوضح النموذج المقدم من طرف solow-swan سنة 1956 أساليب النمو في العالم وفي الدول الصناعية المتقدمة،حيث يظهر الاقتصاد على المدى القصير في المرحلة الإنتقالية، ووفق هذه النظرية يحصل التوازن عند تساوي معدل النمو المرغوب مع معدل النمو الطبيعي في أجل طويل وذلك في حالة وجود قوة عمل فائضة ومعدلات ادخار منخفضة، إذ يمكن التركيز على العمل الذي يزيد في نصيب الفرد في الدخل،وبالتالي زيادة الادخار الذي ينتج عنه التراكم الرأسمالي فيحقق زيادة في النمو الاقتصادي.[3]

2- نظرية التقدم التقني والتطور الاقتصادي:

الرأسمالية،الدورات،الابتكار،المنظم،تعتبر الكلمات الأساسية لفكر " joseph schumpeter" من خلال كتابه الرأسمالية الاشتراكية الديمقراطية سنة 1942،والتي تبين أنه إذا ما تم استخراج كل من الابتكارات والتطبيقات الابتكارية من الدورات الاقتصادية يصل الاقتصاد إلى مرحلة الثبات.

وحصر شومبيتر الابتكارات في :

---

[1] ERIC.Bossereilles,les nouvelles Approches de croissannce et du cycle,édition DUNOD,paris,1999,p21.

[2] أشواق بن قدور،تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي،ط1،دار الراية،الأردن،2013،ص73.

[3] توفيق عباس عبد عون المسعودي،دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء،العراق،قسم الاقتصاد،كربلاء،ع2010،24،ص29.

- تقديم منتج جديد
- الدخول إلى سوق جديد
- تقديم طريقة جديدة للإنتاج
- الحصول على مصدر جديد للمواد الخام[1]

3- النظرية الكينزية:

في سنة 1936 ألف john kynes كتابه بعنوان النظرية العامة للتشغيل والفائدة والمال،التي من خلاله انتقد المدرسة الكلاسيكية، يؤمن بالاقتصاد الحر مع تدخل الحكومة في العملية الاقتصادية،كما ركز على الإنفاق فعند تراجع أنفاق المستهلكين تتدخل الحكومة لتحفيز الاقتصاد،وقام كينز بوضع نموذج يفسر فيه محددات الناتج الوطني والعمالة كما يلي:

$$Y=C+I+G+X-M$$

حيث أن:

Y: الدخل C: الإنفاق الاستثماري

G: الإنفاق الحكومي I: الإنفاق الاستهلاكي

X: قيمة الصادرات M:قيمة الواردات

وضح كينز من خلال هذا النموذج أن مستوى الدخل الوطني يتحدد بالإنفاق الاستهلاكي والاستثماري،حيث يتأثر مستوى الدخل بكل من العمالة،التكنولوجيا،وحجم رأس المال،بينما يتحدد الطلب الكلي عن طريق الإنفاق الحكومي لمعالجة البطالة.

رغم أهمية هذه النظرية إلا أن هذا النموذج ينطبق في حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة،بينما لا يمكن تطبيقها على الدول النامية لأن الدول المتخلفة تتميز بمشكل في العرض أي أن كل زيادة في الإنفاق الحكومي يقابله نقص في عنصر رأس المال،وعنصر العمل.[2]

4- نظرية التحولات الهيكلية:

تعامل آرثر لويس مع قطاعين أساسيين هما القطاع الزراعي والصناعي، كما تفترض هذه النظرية استمرار عملية النمو حتى يتم امتصاص فائض العمل في القطاع الصناعي،وبالتالي يتحول النشاط الاقتصادي من الزراعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة.

تحتوي هذه النظرية على مجموعة من الانتقادات منها:

[1] مدحت القرشي،التنمية الاقتصادية،نظريات وسياسات وموضوعات،ط1،دار النشر،عمان،2007،ص69-72.

[2] Asimakopilos, La théorie générale,2008,p44-51.

- لا تنطبق هذه النظرية على البلدان النامية لأن الأرباح تعاد استثماراتها في الخارج.
- من بين خصائص البلدان النامية ارتفاع نسبة البطالة وهو عكس ما افترضته النظرية بوجود فائض في العمالة.
- يرجع ارتفاع الأجور في البلدان النامية لوجود نقابات عمالية عكس ما تطرقت له النظرية بسبب وجود سوق تنافسي الذي يعمل على ثبات الأجور.[1]

5- المنطقة النقدية المثلى:

دعى روبرت مندلRobert Mundell إلى وجود أربعة ركائز أساسية يجب على الدول اعتمادها من أجل توحيد العملة وتحرير التجارة وهي:

- انتقال اليد العاملة ما بين الدول.
- انتقال رؤوس الأموال.
- تنويع الاقتصاد.
- نظام ضريبي موحد.

إذا لم يتم استفاء أحد هذه الركائز فإن الدول لن تنجح في إنشاء منطقة نقدية، لكن هذه النظرية محدودة.

ثانيا: استراتيجيات النمو الاقتصادي:

1- إستراتيجية النمو المتوازن:

اعتمد في هذه الإستراتيجية على أن التصنيع ضرورة لا بد منها،لرفع مستوى الدخول لوجود العمال الزراعيين، وتركز هذه الإستراتيجية على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق.[2]

انتقاداتها:

- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي.
- إهمال نشاطات القطاع الزراعي.
- احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل.[3]

2- إستراتيجية النمو غير المتوازن:

دعا الاقتصادي هيرشمان إلى تبني إستراتيجية النمو غير المتوازن وتمثلت هذه النظرية

[1] Boyd,Derick,W.arthir Lwis theory of economic

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 173.

[3] صواليلي صدر الدين،النمو والتجارة الدولية في الدول النامية،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،قسم الاقتصاد،جامعة الجزائر،2006-2005.

في أن على البلدان النامية أن تبدأ بتركيز جهودها على مناطق تتميز بتمتعها بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي ، وأن تنمية هذه المناطق سوف تجذب معها المناطق الأخرى

وإستراتيجية النمو غير متوازن تتناسب مع الموارد المتاحة في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه الدول .

المبحث الثالث:علاقة السياسة التجارية بالنمو الاقتصادي

بعد التطرق لكل من نظريات النمو الاقتصادي يتضح بما لا يدع مجالا للشك وجود علاقة وطيدة بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي،غير أنه تجدر الإشارة إلى الخلاف الذي يثار حول طبيعة هذه العلاقة ،ففي الوقت الذي يرى البعض أن السياسة التجارية تعزز من معدل النمو يرى البعض الآخر العكس

سنتناول من خلال هذا المبحث وجهة النظر الأولى من معرفة علاقة السياسة التجارية على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

تعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي،من خلال ما توفره من مكاسب ومساهمات تخص النمو الاقتصادي(الآثار الإيجابية) كما قد تتسبب في تبعات تعيق معدلات هذا النمو(الآثار السلبية) .

أولا: المكاسب التجارية

تبرر النظرية الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية، وتتلخص هذه المكاسب التجارية في الآتي:

- **المكاسب الساكنة أو الصافية:**وهي المكاسب التي تتحقق وفق قانون الميزة النسبية ل ديفيد ريكاردو نتيجة التخصص الدولي حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية،وتجني الدول المكاسب من خلال تبادل فائض الإنتاج بالسلع التي لا تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية ونتيجة لتقسيم العمل يزداد الإنتاج.
- **المكاسب الحركية:**وهي النوع الثاني من المكاسب التي تحصل عليها الدول من التجارة الخارجية وفق المدرسة الكلاسيكية وتتمثل هذه المكاسب في أن التجارة الخارجية للدولة تمثل وسيلة لتوسعة سوق صادراتها،ومن المكاسب الحركية الأخرى التي تجنيها الدولة من التجارة الخارجية تكمن في أن التجارة تمثل حافزا للمنافسة.

- **مكاسب تجارية من خلال فائض الإنتاج:** ويعود هذا المبدأ لآدم سميث حيث أكد على أهمية التجارة كمنفذ لتصريف فائض الإنتاج مما يؤدي إلى تعزيز تقسيم العمل ورفع مستوى الإنتاجية،ومضمون هذا النوع من المكاسب ينطوي على أن التجارة الخارجية تعتبر منفذا أو مصرفا لفائض المنتجات إلى الأسواق العالمية،والتي لو بقيت في السوق المحلي فإنه لن يتم بيعها وبالتالي تصبح هدرا للموارد الاقتصادية.[1]

ثانيا:مساهمات التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي

من خلال المكاسب السابقة يمكن للتجارة الخارجية من تحقيق الإسهامات التالية في النمو الاقتصادي:

- إن التجارة الخارجية يمكن أن تقود إلى الاستغلال الكامل للموارد المحلية التي تكون عاطلة في حالة غياب التجارة الخارجية.
- تساهم التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية التي يزيد الطلب عليها نتيجة النمو الحاصل في حجم الإنتاج و الدخول.
- توفير المنتجات التي انخفض إنتاجها محليا بسبب هجرة العمالة إلى القطاعات الأخرى.
- تقديم منتجات وخدمات جديدة.[2]

ثالثا: الآثار السلبية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

رغم الآثار الإيجابية سالفة الذكر للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي إلا أنها قد تتسبب في إعاقة النمو الاقتصادي عن طريق بعض الآثار السلبية والتي يمكن استعراضها في ما يلي:

- قد تكون التجارة الخارجية سببا في استيراد التضخم من الخارج عن طريق الواردات سواء استهلاكية أو استثمارية.
- قد تتسبب التجارة الخارجية من خلال ما يتم استيراده من العالم الخارجي من منتجات في خلق منافسة للمنتجات المحلية في السوق المحلي وهذه المنافسة تكون غير متكافئة إذا كانت من منتجات الدول المتقدمة في أسواق الدول النامية وهنا تكون التجارة الخارجية قد تسببت في إعاقة النمو الاقتصادي فالتجارة الخارجية في الكثير من الأحيان ما تنطوي على آثار إيجابية لصالح الدول المتقدمة.
- تؤدي التجارة الخارجية في ظل التخلف التي تعرفه الأجهزة الإنتاجية في الدول النامية إلى دفع هذه الدول إلى تصدير المواد الخام بأسعار منخفضة كنتيجة لعدم القدرة على تصنيعها محليا تحت ضغط الحاجة الماسة للنقد الأجنبي لمجابهة فواتير الاستيراد وهذا ما يجعل الاستفادة من هذه الموارد أقل لأنه لا يتحقق لدى هذه الدول قيمة مضافة من خلال تحويل هذه الموارد من شكلها الخام إلى الشكل المصنع وتجبر

[1] عابد بن عابد العابدلي،تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية،دراسة تحليلية قياسية،مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي،جامعة الأزهر،السنة التاسعة،ع2005،27،ص9-12.

[2] محمد صالح تركي القريشي،.....،ص245-246.

هذه الدول على استيراد المواد المصنعة من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة وبالتالي تتأثر الفوائض المالية المحققة والتي كان من الممكن توظيفها في زيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج وينتج عنه تراجع معدلات النمو الاقتصادي.[1]

كما أن زيادة الواردات نتيجة النمو الاقتصادي تجعل أسعار الواردات ترتفع مما يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل ومن ثم حدوث ظاهرة النمو المفقر وبالتالي تنخفض المكاسب من التجارة الخارجية.

من أهم أسباب هذه الظاهرة:

- انخفاض مرونة الطلب السعرية على المنتجات من السلع الأولية بسبب طبيعة هذه السلع.
- انخفاض مرونة الطلب الدخلية على السلع التي تصدرها الدول النامية.
- التقدم التكنولوجي في البلدان المتقدمة يسمح له بادخار المواد الأولية أي الاتجاه نحو استخدام المركبات الصناعية بدلا من استخدام المواد الأولية مما يدفع إلى انخفاض الطلب على المواد الأولية للدول النامية.[2]

المطلب الثاني: الواردات والصادرات والنمو الاقتصادي

أولا: الواردات والنمو الاقتصادي

تعتبر الواردات أداة مهمة للنمو الاقتصادي خاصة للبلدان النامية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية للسوق الدولية،كما تؤثر الواردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسطية الضرورية لتنفيذ البرامج التنموية والتي تقود إلى تحسين الإنتاجية المحلية كرفع مستوى الإنتاج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي يقود إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية .[3]

إستراتيجية إحلال الواردات:

تعني هذه الإستراتيجية إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحمية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج.[4]

تمر إستراتيجية إحلال الواردات بثلاث مراحل وهي:

- فرض قيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، لكثرة الطلب على هذه السلع.
- إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بسبب ارتفاع مستوى معيشة السكان.

---

[1] مصطفى بن ساحة،أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي بالجزائر،مذكرة ماجستير،المركز الجامعي بغرداية،2010-2011،ص27.

[2] هجير عدنان زكي أمين،الاقتصاد الدولي،النظرية والتطبيقات،دار إثراء للنشر والتوزيع،عمان،2010ص122.

[3] بن لبار امحمد،دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائرالفترة الممتدة 1970-2009،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2011-2012،ص102.

[4] محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف،مرجع سابق،ص310.

- تكون الصناعة قد استنفدت فرص الإحلال ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات[1]

صعوبات وعيوب إستراتيجية إحلال الواردات:

1- الصعوبات

- اعتمادها على نمط استهلاكي معين.
- أدت هذه الإستراتيجية إلى التوسع والتنوع في الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والإنتاجية.
- انعدام الكفاءة الاقتصادية والفنية في الوحدات الاقتصادية.
- عدم عدالة التقسيم الدولي للعمل،حيث تظل الصادرات مقتصرة على المواد الأولية الزراعية والمعدنية في حين تكون الواردات مرتفعة الثمن.[2]

2- العيوب

- إن سياسة إحلال الواردات تجعل الصناعات الوطنية معتمدة لفترة طويلة غالبا على الدعم المباشر وغير المباشر على الأجهزة الحكومية.
- في ظروف الأسواق المحلية الضيقة وندرة الموارد المحلية فإن الحماية المتزايدة عن طريق الرسوم الجمركية أو تحديد حصص الاستيراد تؤدي إلى نظام احتكاري تولد آثار سلبية على كل من الأسعار والأجور.
- تضخم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية.
- لجوء الدول النامية إلى صندوق النقد الدولي FMI حول كيفية الخروج من أزمتها الاقتصادية من خلال فرض شروطه حول النهج الاقتصادي وتحرير الاقتصاد وتنشيط قوى السوق.[3]

ثانيا:الصادرات والنمو الاقتصادي

إن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في إنتاج و تصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية.

إن سياسة التوسع في الصادرات تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الدول النامية في ميزان المدفوعات و الميزان التجاري .

---

[1] سلوى صبري،سياسة احلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير،ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي،جامعة القدس المفتوحة،2012،ص11.

[2] سلوى صبري،مرجع سابق،ص12.

[3] بن البار امحمد،مرجع سابق،ص99.

إن التوسع في الصادرات يساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدول من خلال تفعيل مبدأ المنافسة و الحصول على التقنية الحديثة لتطوير العملية الإنتاجية.

زيادة المنافسة بين المنتجين المحليين والأجانب مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية .[1]

توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية مما يؤدي إلى تحسين القدرة الإنتاجية وزيادة الموارد الاقتصادية .

إستراتيجية تشجيع الصادرات:

هي إستراتيجية تركز على إنشاء صناعات تتوفر فيها فرص تصدير جزء من ناتجها من خلال التصنيع عن طريق السلع نصف المصنعة المستوردة واليد العاملة الرخيصة.

فوائدها:

- تسمح بتحقيق إيرادات من العملة الصعبة أكثر من إستراتيجية إحلال الواردات لأنها منفقة أكثر.
- سياسة التصنيع على إحلال الصادرات غير محدودة بالسوق المحلية،بل تتحدد بالطلب على الصادرات.
- تساهم في توفير فرص العمل وتوزيع الدخل،لأن التصنيع يساعد على امتصاص البطالة وتدريب اليد العاملة.
- تسمح بتنويع الصادرات وتحقيق الاستقرار في المداخيل من العملة الصعبة.[2]

شروط نجاح إستراتيجية تشجيع الصادرات:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- توافر الحوافز للمصدرين من إعفاءات ضريبية لمختلف العمليات للنشاط الاقتصادي.
- سياسة الخوصصة ودعم القطاع الخاص يؤدي إلى زيادة الكفاءة والمنافسة.
- تحفيز الصادرات من خلال وضع نظام قوي وفعال للخدمات.[3]

المطلب الثالث : المنظمة العالمية للتجارة وأثرها على النمو الاقتصادي

أولا : الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة (GATT)

تم التوقيع على اتفاقية (GATT) في 30 أكتوبر 1947 [4]وتعد الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة بمثابة معاهدة دولية متعددة الأطراف تنشئ حقوقا والتزامات على الدول الأعضاء بهدف تحقيق معدلات

---

[1] رنان المختار،التجارة الدولية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي،منشورات الحياة،ط1،الجزائر،ص80-81.

[2] بالاعتماد على:
- G-Gazes et domingo,tiers monde le temps,des facteurs breal,1994,p138.
- محمح صالح تركي القرشي،علم اقتصاد التنمية،مرجع سابق،ص267.

[3] بن جلول خالد،أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي،دراسة تحليلية وقياسية 1970-2006،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2009،ص112.

[4] محمد ابراهيم،الجات،الدار الجامعية الاسكندرية،2003،ص11.

نمو اقتصادي مرتفعة عن طريق تحرير التجارة الدولية على أساس مبادئ حرية التجارة ، وتضع الإتفاقية مجموعة من المبادئ تنظم السلوك التجاري للأطراف المتعاقدة وتتيح مجالا للمفاوضات التجارية .[1]

مبادئ الاتفاقية :

- مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية
- مبدأ المعاملة الوطنية
- مبدأ حضر استخدام القيود الكمية
- مبدأ خفض القيود التجارية
- مبدأ الشفافية

ثانيا:المنظمة العالمية للتجارة WTO

هي الإطار التنظيمي والمؤسسي لتطبيق هذه الاتفاقيات حيث تتولى المهام التالية:

- تنفيذ مجموعة من الاتفاقيات متعددة الأطراف المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول.
- تنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء .
- تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنط الدولي لضمان صنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.

أهداف المنظمة العالمية للتجارة:

الهدف الأساسي من المنظمة هو تحرير التجارة الخارجية لتسهيل المبادلات الدولية للدول الأعضاء بإلغاء جميع الحواجز والرسوم الجمركية والإعانات...الخ.

هناك مجموعة من الأهداف يمكن تلخصيها في ما يلي:

- إيجاد الحلول لمشاكل تحرير التجارة الدولية.
- إيجاد هيكل خاص لفض النزاعات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء.
- الوصول إلى تحقيق معرفة كاملة وشفافة بالسياسات التجارية للدول الأعضاء
- إدارة الاتفاقيات التجارية الخاصة بالمنظمة.
- متابعة السياسات التجارية الوطنية
- تقديم المساعدة التقنية للدول النامية
- زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي
- الاستخدام الأمثل للموارد وتوظيفها والزيادة في الإنتاج.

[1] أسامة مجذوب،الجات ومصر والبلدان العربية،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،1996،ص28.

المبحث الرابع:الدراسات السابقة

تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة بها، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولا: دراسة مهايبية جمال الدين،قارة محمد

بعنوان"**السياسات التجارية وأثرها على النمو الاقتصادي،دراسة حالة الجزائر(2000-2018)**"، مذكرة ماستر ، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8ماي 1945 قالمة، السنة الدراسية 2022-2023

هدفت هذه الدراسة إلى :

- التطرق إلى أدوات السياسة التجارية قبل وبعد التحرر.
- التعرف على واقع النمو الاقتصادي وبشكل خاص هيكل الصادرات والواردات والتوزيع السلعي لكل منهما.
- معرفة آليات تخفيض الواردات في الجزائر.
- تحليل وضعية النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تحليل العلاقة بين السياسة التجارية للجزائر من خلال تفسير الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية.
- إبراز أهم العوائق والتحديات أمام ترقية التجارة الخارجية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- يعتبر قطاع التجارة الخارجية الجزائري من أهم القطاعات الاقتصادية وذلك استنادا إلى عدة مؤشرات أهمها أن الجزائر دولة بترولية لذلك فالتجارة الخارجية الجزائرية تشهد جملة من الإصلاحات و التعديلات الهيكلية المنتهجة والتي تقوم بالأساس على فكرتي ترقية الصادرات ومن ثم البحث عن سبل الاندماج في السوق الدولية.
- إن هيكل التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2018) يوضح إن حجم المبادلات التجارية يرتكز بشكل كبير مع دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى جمهورية الصين، أما عن التبادل التجاري الجزائري العربي كان ضعيف جدا وقطاع النفط بقي يستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات الإجمالية.

ثانيا: دراسة سداوي نورة

بعنوان"**أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة (1980-2014) الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران2، السنة الدراسية 2018-2019.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- توضيح العلاقة بين التجارة الدولية، السياسات التجارية المتبعة من قبل الدول والنمو الداخلي المحقق؛ بالإضافة إلى البحث عن دور التحرير التجاري في تحقيق المكاسب الساكنة أو الديناميكية ومحاولة إسقاط ذلك على وضع الاقتصاد الجزائري.
- إضافة إلى البحث عن مدى تأثير العلاقات التجارية، التي تقوم بها الجزائر من خلال الاتفاقيات الثنائية خاصة مع الاتحاد الأوروبي، منطقة التجارة العربية الحرة كطريق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، على الإنتاج الداخلي الخام، خلق القيمة المضافة، ومدى توافق ذلك مع الاستهلاك النهائي بالتالي الرفاهية الاقتصادية، كما تحاول هذه الدراسة معرفة تأثير الإيرادات الجمركية كأداة لإستراتيجية الانفتاح على النمو الداخلي للبلاد ومساهمة ذلك في زيادة درجة الانفتاح .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن الانفتاح التجاري ليس فقط عبارة عن عامل بل إضافة إلى ذلك هو أسلوب جوهري تسعى من خلاله الدول لتحقيق المكاسب خاصة بالنسبة للدول مرتفعة الدخل، أما بالنسبة للدول متوسطة وضعيفة الدخل تبحث عن الحفاظ أو تمديد الفرص لأجل البقاء في السوق الدولي.
- لتحقيق الإنتاج يتطلب مدخلات تتمثل في عوامل الإنتاج مضافة العمل ورأسمال، أدت هذه العوامل إلى ظهور نظريات ودراسات، تسعى إلى تفسير والبحث عن عوامل وطرق أخرى لتعظيم الإنتاج مع تخفيض التكاليف، بغية تحقيق هدف يتمثل في النمو الاقتصادي.
- يقاس هذا الأخير بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام أو نصيب دخل الفرد من الإنتاج الإجمالي، فتبين لنا جليا أن الانفتاح التجاري ما هو إلا وسيلة تصريف الفائض من الإنتاج وان دوره يكمن في ضمان الحصة السوقية لبلد ما في السوق الدولي.
- توصلنا إلى أن محددات النمو الاقتصادي نوعين؛ نوع يتعلق بعوامل الاقتصاد الكلي مثل رأسمال المادي، التضخم،التقدم التقني وهي محددات كمية قابلة للقياس.

- أما النوع الثاني يتمثل في محددات السياسات الاقتصادية وهنا ركزنا على الانفتاح التجاري، حيث نميز متغيرات قابلة للقياس وهي عبارة عن مؤشرات مثل درجة الانفتاح أو محددات مؤسساتية نوعية مرجحة مثل الفساد والحوكمة بمؤشرات لتفسير الأثر.

ثالثا: دراسة عز الدين علي

بعنوان"**أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر 2000-2012**"،رسالة ماجستير ، تخصص إدارة العمليات التجارية جامعة الجزائر3، السنة الدراسية 2012-2013.

هدفت هذه الدراسة :

- اعتبار النمو هدفا تسعى إليه جميع الدول لتحقيقه عن طريق مجموعة من السياسات من بينها السياسة التجارية.
- أهمية التجارة الخارجية لاعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق وقدرة الدولة التصديرية والاستيرادية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا في النمو الاقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه الواردات ف توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار، وكذا دور الصادرات ف توسيع الأسواق وتنويعها ا وتوفير العملة الأجنبية والاستفادة من اقتصاديات الحجم.
- يمّثل اتفاق الشراكة تحديا للاقتصاد الجزائري حاليا، غير أنه يمّكن أن يكُون سبيلا للنمو الاقتصادي في المستقبل.

رابعا: دراسة عبد اللاوي الزهرة

بعنوان **السياسات التجارية وأثرها على حجم واتجاه التجارة الخارجية في ظل الانفتاح التجاري(دراسة حالة الجزائر 2009-2019)""، أطروحة دكتوراه**، تخصص **مالية وتجارة دولية**، جامعة **زيان عاشور الجلفة**، السنة الدراسية 2022-2023.

هدفت هذه الدراسة إلى :

- تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسات التجارية على حجم و اتجاه التجارة الخارجية في ظل الانفتاح التجاري، و هذا من خلال عرض لأهم مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر و مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها منذ الاستقلال و لغاية بداية الانفتاح التجاري في بداية التسعينات، حيث غيرت مسار اقتصادها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ثم إلى التحرير التام لقطاع التجارة الخارجية، من أجل مسايرة التطورات الاقتصادية الحاصلة في العالم، حيث تم استعمال المنهج الوصفي

فيما يتعلق بالمفاهيم العامة، للسياسات التجارية و الانفتاح التجاري ، و الأسلوب التاريخي و الذي تناولناه في استعراض أهم هذه السياسات و أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر،هذا بالإضافة إلى المنهج التحليلي لإسقاط المفاهيم النظرية على الدراسة التطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة (2009-2019).

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن عملية تحرير التجارة الخارجية لم تحقق الهدف المتوقع و المخطط له و المتمثل في تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات و النهوض بقطاع التجارة الخارجية، رغم الجهود المبذولة بغرض ترقية الصادرات خارج المحروقات ، و قد أوصت الدراسة إلى ضرورة مواصلة عملية التحرير التجاري من أجل النهوض بالمنتوج المحلي بغرض تحسين جودته و تنويعه، كما يجب إعادة النظر في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي ، لأنها تقوم على عدم المساواة ولن تستفيد الجزائر منها على المدى الطويل سوى زيادة الواردات و انخفاض الصادرات بالإضافة إلى تنمية القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية مثل الزراعة و الصناعات الإستخراجية، و تطوير قطاع السياحة ،لتعزيز و تنويع الصادرات غير النفطية.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

من حيث المنهج:

- **أوجه التشابه:**اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي وهذا ينطبق على الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها كدراسة مهايبية جمال ،قارة و عز الدين علي .
- **أوجه الاختلاف:**دراسة سداوي نورة اعتمدت على المنهج استنباطي استقرائي قياسي للتطبيقي،أما دراسة عبد اللاوي الزهرة اعتمدت على المنهج التاريخي التحليلي الوصفي

من حيث الأسلوب:

- **أوجه الشبه:**اعتمدنا في دراستنا على دراسة قياسية لأثر السياسة والانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 وهذا مشابه لدراسة سداوي نورة.
- **أوجه الاختلاف:**مخالف لباقي الدراسات التي استخدمت دراسة حالة للسياسة التجارية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولا: دراسة تواتي دنيا،بودغدغ أحمد

بعنوان"**تحليل علاقة السياسة التجارية بالنمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2020)**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد23، العدد01، السنة2023

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2020) باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية(PCA)، تم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع،معدل الانفتاح التجاري،الصادرات،الواردات وسعر الصرف،التي تمثل أدوات للسياسة التجارية،كمتغيرات مفسرة رئيسية،إضافة إلى متغيرات مفسرة أخرى.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

سعت الجزائر إلى تحرير تجارتها الخارجية للاندماج مع العالم الخارجي في إطار برامج التعديل الهيكلي والسعي إلى منظمة التجارة العالمية.

أظهرت الدراسة وجود ارتباط قوي بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي،وهذا ما يتوافق مع اعتماد الجزائر على سياسة تخفيض العملة بهدف اعطاء ميزة تنافسية للصادرات وتخفيض الواردات،بعد التوجه للانفتاح التجاري الذي كرسه برنامج التعديل الهيكلي خلال سنوات التسعينات.

ثانيا: دراسة محفوظي فؤاد

بعنوان **قياس اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1986-2021** ، مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد ، المجلد07، العدد02، السنة2023،ص166-185

هدفت هذه الدراسة إلى :

ان السياسة التجارية جزء مهم من السياسة الاقتصادية للدول فهي تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي حسب الاستراتجيات المنتهجة واهم النظريات المفسرة للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي بشكل عام.

فالتجارة الخارجية تعتبر من اهم الركائز الاساسية التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الذي تعمل اي دولة على رفعه باعتباره مؤشرا هاما لرفاهية المجتمع.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

إن تحرير التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح ليس بالضرورة أن يكون له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي .

سياسة إحلال الواردات تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

إن سياسة الحماية التي تنتهجها الدول بغرض إنعاش أسواقها بالإنتاج المحلي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي.

ثالثا: دراسة نور الهدى بوحتيم،مسعود جماني

بعنوان"**تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر للفترة 1990-2017**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد06، العدد.02، جامعة قسنطينة 2،السنة2020

هدفت هذه الدراسة إلى :

- فهم طبيعة الانفتاح التجاري ومؤشرات قياسه، وتحليل تطوره و تطور هيكل الميزان التجاري، و الوقوف عند أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2017)

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا منفتحا على العالم الخارجي، فقد بلغت درجة انفتاحه التجاري على الاقتصاد العالمي في عام 2017نحو 1.56 ،%لكن هذا لا يدل على تنوع المبادلات وإنما ارتفاع المؤشر راجع إلى تصدير منتج واحد وهو المحروقات، الأمر الذي يجعله حساسا للتقلبات الدولية خاصة التذبذبات التي تصيب الأسعار الدولية للنفط والتغيرات في أسعار الصرف، وهذا ما يجعل هذا المؤشر عرضة لتذبذبات عنيفة.
- إن الانفتاح كان له تأثير واضح على حجم الواردات التي زادت بقيم معتبرة بسبب استمرار انخفاض الرسوم الجمركية على الواردات، ما أدى إلى إغراق الأسواق الجزائرية بالمنتجات الأجنبية، وهذا أدى إلى عدم تحمل آثار تحرير التجارة في مواجهة المنافسة في أسواقها المحلية وأيضا عدم القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية.

رابعا: دراسة حيدوشي عاشور

بعنوان"**أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990-2014)**، مجلة معارف(مجلة علمية محكمة) ، العدد19، السنة2015.

هدفت هذه الدراسة إلى :

إبراز علاقة وأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر عبر تحليل احصائيات الفترة من (1990-2014)،حيث توصلت الدراسة في جانبها النظري إلى وجود العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الصادرات والواردات،أما في الجانب القياسي دراسة طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد منفتح نسبيا أمام حركة التجارة الخارجية،إذ تسعى الجزائر إلى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي،وتظهر درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري من خلال الاعتماد على هيكل صادرات(النفط،الغاز)،أما فيما يخص الواردات تبنت الجزائر سياسة استيراد موسعة من خلال غزو المنتجات الأجنبية للأسواق المحلية.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة كما يلي:

من حيث المنهج:

- **أوجه الشبه:**اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي وهذا ينطبق على الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها كدراسة تواتي دنيا ودراسة نور الهدى بوحتيم،مسعود جماني.
- **أوجه الاختلاف:**دراسة محفوظي فؤاد ودراسة حيدوشي عاشور اتبعوا المنهج الوصفي القياسي.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: charifa bouchaour; goumri zina

بعنوان" The impact of foreign trade on the economic growth in algeria1980-2020 using auto-regressive distributed Lag(ARDL، مجلة دفاتر اقتصادية،المجلد14،العدد02،2023، ص587-602.

هدفت هذه الدراسة إلى :

هدفت هذه الدراسة لتحري أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020، وذلك من خلال دراسة أثر كل من الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي والتضخم على النمو الاقتصادي. وقد تم تطبيق منهجية تحليل الحدود، وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وبين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وقد كان للانفتاح التجاري أثر موجب ذو دلالة إحصائية في المدى القصير والطويل، بينما كان للاستثمار الأجنبي المباشر أثر سلبي في المدى القصير والطويل، بينما لم يكن هناك معنوية احصائية للتضخم على النمو الاقتصادي لا في المدى القصير ولا المدى الطويل.

ثانيا:Nadia Yacine

بعنوان"l'impact de la politique d'ouverture commercial sur la croissance économique dans les pays en voie du dévleloppement-cas de l'algérie,La revue de developments et des prospective pour recherché et etudes,vol03,N°04,2018.،

هدفت هذه الدراسة إلى :

تحليل أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1980-2014،وذلك باستخدام دالة كوب دوغلاس وتطبيق منهج ARDL.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

أظهرت نتائج تقديراتنا الاقتصادية القياسية أن سياسة الانفتاح التجاري التي تنتجها الجزائر والمتمثلة في درجة الانفتاح التجاري لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير،في حين يصبح هذا التأثير سلبيا على المدى الطويل،يجب على الجزائر أن تنظر إلى سياسة الانفتاح التجاري كخطة طويلة المدى للبلاد والتي يجب أن تكون جزءا من إستراتيجية تنموية شاملة لتعزيز النمو الاقتصادي.

ثالثا: Lamia Dib،Taouli Mustapha Kamel

بعنوان:L'impact du commerce international sur la croissance économique : Cas de l'économie algérienne

هدفت هذه الدراسة إلى :

إن تأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي هو موضوع العديد من الدراسات النظرية التجريبية ،تؤكد على فرضية تأثير التجارة الدولية على بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي،إلا أن دراسات أخرى تدحض هذه الفرضية،نحاول من خلال هذه الدراسة التحليل نظريا وعلميا طبيعة الارتباط بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي باستخدام الاختبارات ونموذج EVIEWS .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

تشير نتائج عملنا إلى أن التجارة الدولية تلعب دورا سلبيا في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

أوجه التشابه: اعتمدنا في دراستنا على دراسة قياسية لأثر السياسة والانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 باستخدام نموذج Eviews و ARDL وهذا مشابه لدراسة لمياء ديب ومصطفى كامل،شريفة بوشعور وقمري زينة.

أوجه الاختلاف:استخدام دراسة ناديا ياسين ل دالة كوب دوغلاس

خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق في هذا الفصل إلى موضوع السياسة التجارية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي حيث يعتبر موضوع التجارة الخارجية من القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه الواردات في توفير السلع الرأسمالية والمواد الضرورية،وكذا دور الصادرات في توسيع الأسواق،في حين يرجع اختلاف معدلات النمو إلى مجموعة من العوامل أهمها رأس المال المادي والبشري والتقدم التقني، وكذلك أشارت النظرية الاقتصادية لأهم الأسباب،النظرية التقليدية وفق آدم سميث التي تحدث فيها على تحليل النمو الاقتصادي إلى تراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية،في حين يعتبر ريكاردو النمو الاقتصادي إلى القطاع الزراعي وذهب شومبيتر في نظريته إلى إيجاد ابتكارات جديدة.

غير أنه توجد بعض الآثار السلبية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال استيراد التضخم وخلق منافسة للمنتجات المحلية في السوق المحلي غير أنها غير متكافئة،فتكون التجارة الخارجية قد تسببت في إعاقة النمو الاقتصادي.

وقد عملت الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT على تنظيم التجارة الخارجية منذ إنشاءها على المستوى العالمي وهذا لأهمية تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:

العلاقة بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي

في الجزائر 1990- 2023

تمهيد:

تعتبر السياسة التجارية أداة لتحقيق التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي بالصادرات من السلع والخدمات، وكذلك جلب الاستثمارات الأجنبية.

كما ساهمت السياسات التجارية في تحقيق آثار في النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال أبعاد مختلفة، حيث سنقوم في هذا الفصل بالتحدث في المبحث الأول على السياسات التجارية والانفتاح التجاري وأثرها على النمو الاقتصادي وفي المبحث الثاني نتحدث على النمو الاقتصادي في الجزائر .

المبحث الأول: السياسة التجارية والانفتاح التجاري في الجزائر؛

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر؛

المبحث الثالث: قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2023.

المبحث الأول: السياسة التجارية والانفتاح التجاري في الجزائر

تميزت السياسة التجارية بتقلبها بين سياستي التحرير والحماية، وهذا حسب الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، وسوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب .

المطلب الأول: السياسة التجارية في الجزائر

تميز قطاع التجارة الخارجية في الجزائر على مدار السبعة وخمسون سنة الماضية بأحادية السياسة التجارية المتمثلة في استهداف تجارة المحروقات بدرجة أولى، في حين كانت السياسة التجارية تبنى في أحسن الأحوال بناءً على مخرجات العائدات البترولية، إن ملاحظة مسار تطور السياسة التجارية في الجزائر يبني بوضوح النزعة المركزية في اتخاذ القرار الاقتصادي بالإضافة إلى الخلفية الفكرية لصنع القرار والمبرمجة على إيجاد حلول ظرفية.

إن أكثر من 1000 مليار دولار دخلت خزينة الدولة الجزائرية على مدار 17 سنة الماضية لم تساهم في بناء إستراتيجية تجارية منتجة للثروة وتراعي في هيكلها تشغيل القطاعات الحساسة كالزراعة والصناعة والسياحة كل هذا بسبب انعدام النظرة الإستشرافية للحكومات المتعاقبة.

أولا:إستراتيجية القطاع الزراعي:

تعتبر كل الدول سواء المتقدمة أو النامية على حد السواء على القطاع الزراعي في توازن هيكل التجارة الخارجية كونه القطاع الاستراتيجي الذي يؤثر على باقي القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة،وعلى الحياة الاجتماعية عموما إضافة إلى تأثره بالمتغيرات التي تحصل في تلك القطاعات،وقد تم استخدام السياسة التجارية الزراعية في عدد من البلدان التي أصبحت اليوم صناعية كوسيلة لتمويل الصناعة،لاسيما وأن الزراعة في العديد من الحالات تمثل القطاع الرئيسي لتوليد الدخل والاستخدام خاصة في بداية مرحلة التنمية فيها ،أم الدول النامية وعلى رأسها الجزائر فهي تعاني من مشكل غياب الاستراتيجيات التجارية الواضحة للتنمية الزراعية التي تحقق لها أمنها الغذائي والذي قد يحررها من التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي وفك ارتباطها بقطاع النفط .

1- إمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر تفعيل القطاع الزراعي الحل الأمثل في هذا الظرف بالذات لمواجهة تداعيات أزمة تهاوي أسعار النفط في الجزائر،قياسا بما تمتلكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية،إذ تواجه الجزائر مشكلة غذائية حادة يمكن ملاحظتها من خلال تزايد الاعتماد على

الخارج لتغطية الاحتياجات الغذائية الكلية،بسبب قصور الإنتاج الزراعي الوطني وفاتورة الواردات من السلع الغذائية تثبت ذلك حيث بلغت سنة 2017 ما يقارب 48.8 مليار دولار،حيث تستورد الجزائر من الحليب واللحوم الحمراء والحبوب سنويا أكثر من 50% من احتياجاتها.[1]

حيث تنقسم هذه الإمكانيات إلى ثروتين:

1- الثروة النباتية.

2- الثروة الحيوانية.

- **هيكل تجارة السلع الزراعية في الجزائر**

تعبر حركة الصادرات والواردات من السلع الزراعية عن وضعية التجارة الخارجية بالنسبة للقطاع الزراعي وكذا عن أهمية المنتجات الزراعية والفلاحة في استراتيجية السياسة التجارية للجزائر.

جدول رقم-4-2:هيكل تجارة السلع الزراعية في الجزائر

المنتجات	النسب المئوية من إجمالي الواردات%	القيمة بمليار دولار
القمح	18.21	1.78
حليب مركز	11.3	1.1
حبوب الذرة	7.38	0.723
قصب السكر والسكروز	6.99	0.89
بقايا فول الصويا الصلبة	5.63	0.51
زيت الصويا	5.07	0.496
خشب منشور	4.08	0.99
القهوة	2.31	0.262
خضراوات بقولية	2.12	0.208

المصدر:بالاعتماد على إحصائيات https://atlas.cid.harvard.edu/explore،2020-05-24

يمثل الجدول السابق أهم المنتجات الزراعية التي استوردتها الجزائر لسنة 2018 حيث نلاحظ بأن القمح يتصدر قائمة المواد المستوردة كأهم منتج غذائي بأعلى نسبة قاربت 18.21 %من إجمالي الصادرات الزراعية بما يعادل حوالي 1.78 مليار دولار في حين كان الحليب المركز في المركز الثاني في قائمة المواد المستوردة بنسبة 11.3 % من إجمالي الصادرات الزراعية وهو ما يعادل 1.1 مليار دولار. حيث يعتبر كل من القمح والحليب والسكر والذرة وزيت الصويا أهم السلع الزراعية التي تركز الجزائر على

[1] تصريح وزير الفلاحة الجزائري للجزيرة 25-01-2016، http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/،06-08-2020.

استيرادها ويعود ذلك إلى أن رغبة الجزائر بعد تخطي أسعار البترول العتب في سنة 2017لأول مرة منذ أزمة سنة 2014 إلى كسر احتكار المواد الغذائية وكبح التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار هذه السلع الغذائية الأساسية. والملاحظ بأن المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك هي أهم المواد المستوردة وهو ما يعكس بصورة حقيقية وضعية القطاع الزراعي والأمن الغذائي للجزائر.

- **أهم المنتجات الزراعية التي تصدرها الجزائر سنة 2018**

جدول رقم 5-2: المنتجات الزراعية للجزائر

المنتجات	النسبة المئوية من إجمالي الصادرات(%)	القيمة بالمليار دولار
الفواكه الاستوائية(التمر،الزيتون،الحمضيات...)	33.02	0.0947
قصب السكر والسكروز	30.61	0.0878
القشريات	5.63	0.0161
الزبدة والكاكاو	3.05	0.0876
جلود الأبقار المدبوغة	3.02	0.0868
الأعشاب البحرية والطحالب	2.94	0.0843
جلود الحملان،والضأن	2.44	0.0701
خضراوات أخرى	1.28	0.0368
الرخويات	0.98	0.0282

المصدر:https://atlas.cid.harvard.edu/explore، 2020-05-24

3- استراتيجية السياسة التجارية الزراعية في الجزائر(المعالم المستقبلية)

تؤدي الزراعة في الجزائر دورها في إستراتيجية السياسة التجارية للجزائر يجب للحكومة الجزائرية التركيز على النقاط التالية:

- العمل على أن تكون سياسات الحكومة وخططها التنموية في المجال الزراعي تتميز بالشمولية والتكامل والاستمرارية بإتباع أسلوب التخطيط الإستراتيجي لاستعمالات الموارد الزراعية.
- التركيز على المنتجات الزراعية الواسعة الطلب العالمي كالسكر والحبوب واللحوم خاصة وأن الجزائر تتميز بإمكانيات زراعية هائلة في هذه المنتجات.
- تفعيل الموارد المالية التي يتم تخصيصها للتنمية الزراعية خاصة بصيغ التمويل الإسلامي عكس الكثير من الدول العربية والإسلامية التي تتهم بهذا النوع وتوجيهه نحو خدمة الإنتاج الزراعي .

- تطوير قاعدة بيانات المعلومات الزراعية تساعد المخططين لعملية التنمية إضافة إلى رفع معدلات تبني تقنيات الإنتاج من قبل المزارعين من خلال تقوية برامج التكنولوجيا والإرشاد الزراعي .
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أي القطاع الزراعي خاصة من خلال استغلال التقارب التجاري الصيني الجزائري والاستفادة من القروض التنموية التي تمنحها الصين في هذا المجال.
- دعم المنتجات الزراعية المحلية من خلال استعمال أدوات السياسة التجارية الحمائية في مواسم الجني ومحاربة الاستيراد العشوائي للمنتجات الزراعية .[1]

ثانيا:إستراتيجية القطاع الصناعي

عرفت الجزائر منذ الاستقلال العديد من المحاولات التي تهدف إلى التقليل من التبعية الفادحة لقطاع المنتجات البترولية،حيث اتجهت لإستراتيجية بعث القطاع الصناعي وحاولت في العديد من المرات أن تطور مركبات صناعية ضخمة تهتم بالصناعات الثقيلة إلا أنها لم تصل إلى نتائج مرضية لحد الآن إذ لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق فوائض تجارية دون امتلاك قاعدة صناعية وطنية قوية مبنية على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الصناعي باعتبار أن قطاع الصناعة هو المحرك الرئيسي للقطاعات الإستراتيجية الأخرى.

1- تطور القطاع الصناعي في الجزائر

تعتبر الصادرات الصناعية أحد أهم محركات النمو الاقتصادي،لذا فالقطاع الصناعي شهد نقلة نوعية سنة 2017 بفضل إطلاق عدة مشاريع في عدة شعب منها قطاع الاسمنت والحديد والصلب وبالرغم من أن صادرات القطاع الصناعي في الجزائر تتزايد سنة بعد سنة إلا أنها ظلت هامشية قدرت ب 1.7مليار دولار سنة 2017 من مجموع الصادرات التي بلغت 34.76 مقابل 15 مليار دولار سنة 2016 من مجموع الصادرات 30.02 مليار دولار وهي أرقتم لا تعبر عن القدرات الفعلية للاقتصاد الجزائري ولا لحجم الاستثمارات الضخمة التي رصدت لهذا القطاع منذ 2001 إلى يومنا هذا.

يساهم القطاع الصناعي في القيمة المضافة من خلال:

- الصناعات الاستخراجية المتمثلة في خامات المعادن،والخامات غير المعدنية والنفط والغاز.
- الصناعات التحويلية المتمثلة في الصناعات الغذائية، مواد البناء، الزجاج،الجلود والأحذية والخشب، الورق، الكيمياء والبلاستيك، كما تتوفر الجزائر على قطاع واعد هو قطاع الميكانيك والإلكترونيك والمنتجات الكهربائية.

[1] منظمة الأغذية والزراعة،حالة أسواق السلع الغذائية2018،تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي،روما،5-6.

2- إستراتيجية السياسة التجارية اتجاه القطاع الصناعي(المعالم المستقبلية)

سوف نحاول اقتراح أهم النقاط الواجب أن تتبعها الحكومة لتنمية القطاع الصناعي:

- إشكالية التدخل الحكومي
- اختيار الصناعات التي تتلاءم مع طبيعة الموارد.
- الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.
- العمل على توسيع حجم السوق
- تعزيز وجود المؤسسة الأجنبية والشراكة الاستثمار الأجنبي.
- تحقيق التوازن بين الصناعة التحويلية والاستخراجية.[1]

ثالثا:إستراتيجية القطاع السياحي

يعتبر قطاع السياحة في الجزائر المورد الثاني خارج المحروقات الذي يجب ان تعول عليه الحكومة اذ يمكن من الحصول على أي إرادات هامة من خلال مساهمته في :

- الناتج المحلي الإجمالي (اتفاق السياح الأجانب و المحليين).
- ميزان السياحة؛ حيث تمثل السياحة إحدى المعاملات غير المنظورة في ميزان المدفوعات.
- توفير مناصب شغل حيث يعتبر العامل البشري أحد أهم عناصر النشاط السياحي.
- المساهمة في الاستثمار السياحي من خلال جذب رؤوس أموال استثمارية .

إلا إن الواقع السياحي في الجزائر لا يبعث على التفاؤل، إذ لم يرق هذا القطاع إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه وبقيت انجازاته جد محدودة إذا ما قورنت بالبلدان المجاورة، فحجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع تعتبر ضعيفة مقارنة بكبر مساحة الجزائر و ما تمتلكه من مقومات سياحية هامة .[2]

1-إستراتجية السياسة السياحية في الجزائر

-إعادة هيكلة الإطار المؤسساتي لقطاع السياحة عن طريق إنشاء وكالة وطنية لتسيير النشاطات السياحية مهمتها البحث وتطوير سبل وآليات النهوض بالقطاع السياحي .

- دعم وتشجيع القطاع الخاص على الولوج إلى الاستثمارات السياحية وتشجيع الاستثمارات الفندقية.

[1] بن موفق زروق، إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث،كلية العلوم الاقتصادية،تخصص دراسات اقتصادية،جامعة زيان عاشور،الجلفة،الجزائر،2018-2019،ص288-289.

[2] السياحة البيئية،البيئة والحياة،مجلة تصدر عن وزارة البيئة العراقية،العدد12،الموقع www.estis.net .

– الاستفادة من النماذج السياحية الناجحة خاصة من الدول المجاورة ومحاولة الاستفادة من خبرات تسيير الخدمات السياحية.

– تسهيل إجراءات الولوج إلى البلاد بالنسبة للسياح الأجانب وتخفيف الإجراءات الجمركية ورفع من احترافية أعوان المطارات.

– القضاء على بعض الممارسات السلبية التي تتميز بها شواطئنا خاصة على مستوى مواقف السيارات عن طريق إجراءات وقوانين ردعية.

– نشر الوعي السياحي.

– تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق.

– تحسين الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بالقطاع.

– إتباع سياسة ترويجية فعالة.

– الإسراع بتطوير مستوى الخدمات.[1]

المطلب الثاني: الانفتاح التجاري

أولا: مفهوم الانفتاح التجاري

يعتبر لفظ الانفتاح التجاري من المفاهيم الحديثة في الاقتصاد؛ وذلك لأن الانفتاح التجاري ظهر في أوائل السبعينات من القرن الماضي. وعلى الرغم من حداثته إلا أنه أصبح من المواضيع الهامة في الاقتصاد بشكل عام، كما تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل له، ومن جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري؛ وذلك بسبب أن هناك فهم خاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة به.

ويعبر عن الانفتاح التجاري بأنه " تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات، و سياسات سعر الصرف، وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين".

[1] بن موفق زروق،مرجع سابق،ص329.

ثانيا: إيجابيات الانفتاح التجاري

يوجد عديد من الإيجابيات للانفتاح التجاري والتي تستفيد منها اقتصاديات الدول، وأهمها الاستفادة من تخفيض التعريفة الجمركية، وإزالة القيود غير الجمركية, مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة التنافسية للمنتجات، ومنها زيادة حجم الأسواق العالمية من خلال إحداث تغيرات عديدة في البلدان المتقدمة، وتناقص قوة البنوك المركزية في الرقابة على قيمة العملات في البلدان النامية، وتقليص السياسات النقدية والسياسات المالية للحكومة.

ثالثا: سلبيات الانفتاح التجاري:

قد يترتب على تحرير تجارة السلع زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية، مما يؤدي إلى تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، وما يتبعه من قيود اجتماعية واقتصادية. وبحجة احترام معايير الجودة والصحة؛ فإن الدول المتقدمة من المرجح أن تلجأ إلى فرض حماية أسواقها من واردات الدول النامية.

كما قد يترتب أيضا على تطبيق الانفتاح التجاري وإحلال الواردات أثر سلبي على التنمية والنمو؛ وذلك لأن زيادة الواردات يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، والذي قد يتم تمويله عن طريق الدين الخارجي، وعلى ذلك فأن الانفتاح التجاري سبب من أسباب المديونية الخارجية. ومن أسبابها الأخرى؛ تقلبات أسعار النفط العالمية، وارتفاع أسعار الفائدة، وتغير أسعار المواد الخام.

المطلب الثالث: أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي

تميزت السياسة التجارية في الجزائر بالعديد من التطورات والتغيرات في أدوات تطبيقها، بحيث كانت تعدل في كل مرة لتتماشى ظرفيا مع ما تقتضيه متطلبات كل مرحلة، دون الأخذ بعين الاعتبار أي نظرة بعدية طويلة المدى لما ستكون عليه التجارة الخارجية الجزائرية في المستقبل، وفي ظل التطورات السريعة التي يشهدها النظام التجاري العالمي التي تتميز بها السياسات التجارية لأقطاب التجارة العالمية، بالإضافة إلى التأثيرات المحتمل حدوثها على اقتصاديات الدول النامية جراء تصاعد الحروب التجارية بين الدول ذات الثقل التجاري العالمي، تجد التجارة الخارجية الجزائرية نفسها أمام تحدي التموقع في هيكل التجارة العلمية من خلال إستراتيجية سياسة تجارية أكثر سلاسة ومرونة في التعامل مع تطورات النظام التجاري العالمي وبطريقة تخدم مصالحها التجارية وتتناسب مع مؤهلاتها الاقتصادية المحلية.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة أثر النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة معدلات النمو الاقتصادي والناتج الداخلي الخام و الميزان التجاري لكل من الصادرات والواردات وأثر ذلك على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: اتجاه النمو الاقتصادي في الجزائر

أولا: تطور النمو الاقتصادي في ا لجزائر

على الرغم من التحسن الذي تحققه الجزائر على مستوى بعض المؤشرات الكلية غير أن معدلات النمو الاقتصادي مازالت بعيدة على المستوى المطلوب،حيث سجل معدل النمو الحقيقي في سنة 2000 نسبة 3.8% وارتفع في السنوات الثلاث الموالية بسبب نمو قطاع المحروقات ليقارب 7%سنة 2003 وهو أعلى معدل نمو خلال فترة الدراسة،لمن بعد هذه السنة شهد معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي تراجعا حادا يصل لأدنى مستوى له سنة 2006 بمعدل 2% نتيجة الانخفاض الحاد لمعدل نمو قطاع المحروقات الذي انخفض ب8.3% بين سنتي 2005 و2006،غير أن معدل النمو عاد ليرتفع بشكل ضعيف بسبب تراجع معدل انخفاض قطاع المحروقات ووصل نسبة 3%سنة 2007 وبسبب الأزمة المالية العالمية انخفض معدل النمو سنتي 2008 و2009 وبلغ 2.4 %وخلال السنوات الأخيرة شهد تذبذبا .

الجدول رقم6-2:معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2023).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النسبة%	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.7	2.4
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
النسبة%	1.6	3.6	2.9	3	2.8	5.7	3.8	3.5	1.6
السنة	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**			
النسبة	2.5	0.8	1.9			4.1			

المصدر:بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء (إحصائيات التجارة الخارجية 2000-2023)

ثانيا: تطور وتركيب الناتج الداخلي الخام

عرف الاقتصاد الجزائري مستويات ضعيفة من الناتج الداخلي الخام خلال السنوات التي سبقت فترة الدراسة بمعدلات نمو ضعيفة(1-2)%،أما في سنوات الدراسة فقد حقق الناتج الداخلي الخام زيادات قوية منذ بدأ أسعار النفط بالارتفاع سنة 2003،والملاحظ أيضا أن الانخفاض الوحيد الذي مس الناتج الداخلي الخام كان سنة 2008 حيث انخفض إلى مستوى 8809.7مليار دج،بعدما كان يقدر ب 10002.4مليار دج سنة 2008 وهذا ما ينفي عدم تأثر الجزائر بالأزمة المالية العالمية الأخيرة.

جدول رقم7-2: إجمالي الناتج المحلي (القيمة بالدولار) في الجزائر

السنة	القيمة (بالدولار)
2000	54.79
2001	54.74
2002	56.76
2003	67.86
2004	85.33
2005	103.20
2006	117.03
2007	134.98
2008	171
2009	137.21
2010	161.21
2011	200.01
2012	209.06
2013	209.76
2014	213.81
2015	165.98
2016	160.03
2017	170.10
2018	174.91
2019	171.76
2020	145.74
2021	163.47
2022	195
2023	224

المصدر:الاعتماد على بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

ثالثا:مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

مع مطلع الألفية الثالثة شهدت الجزائر تحسنا في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالمقارنة مع سنوات سبقت،حيث ارتفع نصيب الفرد بنسب متفاوتة عدا سنة 2009 حيث انتقل من 1780 دولار سنة 2000 إلى 5473 سنة 2011مسجلا بذلك معدل نمو يقارب 200 ولكن رغم الزيادات هذه إلا أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يبقى منخفض ولم يصل إلى المستويات المطلوبة.

جدول رقم 8-2:نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر

السنة	القيمة
2000	1780.40
2001	1754.60
2002	1794.80
2003	2117.00
2004	2624.80
2005	3131.30
2006	3500.10
2007	3971.80
2008	4946.60
2009	3898.50
2010	4495.90
2011	5473.30
2012	5610.70
2013	5519.80
2014	5516.20
2015	4197.40
2016	3967.20
2017	4134.90
2018	4171.80
2019	4022.00
2020	3354.20
2021	3700.30
2022	4342.60

المصدر: **الاعتماد على بيانات البنك الدولي** www.albankaldawli.org

المطلب الثاني: مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تقييم مساهمة التجارة الخارجية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 من خلال دراسة نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج الداخلي الخام ودرجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي والذي يعبر على إسهام المبادلات الخارجية في الناتج الداخلي الخام

أولا: نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج الداخلي الخام

جدول رقم 9-2: نسبة الميزان التجاري إلى الناتج الداخلي الخام(مليون دولار أمريكي)

السنة	الميزان التجاري	الناتج الداخلي الخام	النسبة%
2000	12839	54790	23.43
2001	9192	55180	16.66
2002	6816	57053	11.95
2003	11078	68018	16.29
2004	16775	85013	16.20
2005	25644	102339	25.06
2006	33157	117169	28.30
2007	32532	135803	23.96
2008	39819	170989	23.29
2009	5900	138681	4.25
2010	16580	161979	10.24
2011	26242	188681	13.91
2012	27180	176594	15.39

المصدر:الاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي www.albankaldawli.org

ثانيا:مساهمة الانفتاح التجاري في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

جدول رقم 10-2:مساهمة الانفتاح التجاري في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	التجارة الخارجية	نسبة الصادرا ت الى الانتاج	نسبة الوارد ا ت الى الانتاج	نسبة التجارة الخارجية الى الانتاج
2000	54.79	22.031	9.173	31.204	40.20	16.74	56.95
2001	54.75	19.132	9.94	29.072	34.94	18.15	53.09
2002	65.76	18.825	12.009	30.034	28.62	18.26	46.88
2003	67.86	24.612	13.534	38.146	36.26	19.94	56.21
2004	85.33	31.713	18.199	39.912	37.16	21.32	58.49
2005	103.2	46.001	20.357	66.358	44.57	19.72	64.30
2006	117.03	54.613	21.456	76.076	46.66	18.33	64.99
2007	134.98	60.163	27.631	87.794	44.57	20.47	65.04
2008	171	79.298	39.439	118.777	46.37	23.08	69.46
2009	137.21	45.197	39.294	84.491	32.94	28.63	61.57
2010	161.21	57.053	40.473	97.526	35.39	25.10	60.49
2011	200.02	73.489	47.247	120.736	36.74	23.62	60.36
2012	209.06	71.866	47.49	119.356	34.37	22.71	57.09
2013	209.75	65.917	54.852	120.769	31.42	26.15	57.57
2014	213.81	62.886	58.58	121.466	29.41	27.39	56.81
2015	165.98	37.787	51.501	89.288	22.76	31.02	53.79
2016	160.03	30.026	47.089	77.115	18.76	29.42	48.18
2017	167.39	34.763	45.957	80.72	20.76	27.45	48.22
2018	173.76	41.797	46.33	88.127	24.05	26.66	50.71
2019	169.99	35.824	42.934	77.758	21.07	24.66	45.74
2020	171.87	38.81	44.132	82.942	22.58	25.67	48.25

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات CNES، إحصائيات التجارة الخارجية2020-2000

ثالثا:مكانة التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي

تساهم التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي عن طريق مساهمة مداخيل الصادرات والتي تشكل إيراد بالنسبة للاقتصاد الوطني.

ويمكن دراسة مساهمة القطاع الخارجي في النشاط الاقتصادي من خلال العلاقة بين درجة انفتاح

الاقتصاد و الناتج المحلي الإجمالي:[1]

الجدول11-2: مكانة القطاع الخارجي في الناتج الداخلي الخام(مليون دولار أمريكي)

السنة	مجموع الصادرات والواردات	الناتج الداخلي الخام	النسبة %
2000	31204	54790	56.95
2001	29072	55180	52.69
2002	30834	57053	54.04
2003	38146	68018	56.08
2004	50391	85013	59.27
2005	66358	102339	64.84
2006	76069	117169	64.92
2007	32532	135803	64.65
2008	39819	170989	69.46
2009	5900	138681	60.92
2010	16580	161979	60.21
2011	26242	188681	63.99
2012	27180	176594	68.40

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات CNES،إحصائيات التجارة الخارجية 2000-2012

المطلب الثالث: تحليل النمو الاقتصادي في ضوء السياسة التجارية خلال الفترة 2000-2023

مما الشك فيه أن سعي الجزائر نحو ترقية صادراتها وترشيد وارداتها ومحاولتها لانضمام المنظمة العالمية للتجارة يقف وراءه مجموعة من الأهداف والدوافع التي تتطلع إلى تحقيقها والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

أولا: إنعاش الاقتصاد الوطني

من خلال ارتفاع حجم المبادلات التجارية خاصة عند ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة المنافسة التي يمكن إن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.

[1] عز الدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2012،ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير،علوم تجارية،فرع إدارة عمليات تجارية،2013-2014

ثانيا:تحفيز وتشجيع الاستثمارات

إن انضمام الجزائر إلى التكتلات التجارية قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب المستثمرين الأجانب، وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة.

ثالثا: التأكيد على إرادة الجزائر في الانفتاح على التجارة العالمية:

وهو ما يعتبر في نفس الوقت وسيلة تسهل تحقيق الأساسيات للسياسة التجارية الخارجية والمتمثلة في تنويع الصادرات من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات، الرفع من مستوى التنافسية في القطاع الصناعي،

والتحكم في واردات الجزائر من الموارد الغذائية وبالتالي تقليص حجم فاتورة الواردات الغذائية وتحليل هيكل التجارة الخارجية يتطلب تحليل هيكل التجارة الخارجية للجزائر، وذلك بتقييم مختلف التطورات الرقمية التي مر بها النمو الاقتصادي وكذلك الهيكل السلعي للصادرات والواردات. [1]

[1] قارة محمد،مهايبية جمال الدين،السياسة التجارية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(2000-2018)،جامعة 8 ماي 1945قالمة،تخصص مالية وتجارةدواية،2022-2023.

المبحث الثالث: قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر1990-2023

المطلب الأول: التكامل المشترك والاختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

إن المعلومات المقدمة في الفصل النظري من الدراسة، وبالاعتماد على أصول النظرية الاقتصادية يمكن أن يأخذ النموذج المقدر للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الشكل الدالي التالي:

$$PibL_t = \beta_0 . KL^{\beta_1}{}_t . N^{\beta_2}{}_t . \varepsilon_t$$

وبالتحويل إلى الصيغة الخطية بإدخال واستعمال خواص اللوغاريتم النيبيري على الطرفين:

$$LNPibL_t = LN\beta_0 + \beta_1 LNKL_t + \beta_2 LNN_t + V_t \ldots(*)$$

- $PibL_t$: تمثل نصيب العامل من الناتج (بحسب تقديرات البنك الدولي).
- β_0 : الحد الثابت، والذي يعبر عن كفاءة العملية الإنتاجية للعامل.
- KL_t: نصيب الفرد من الاستثمار (بحسب تقديرات البنك الدولي).
- N_t: الانفتاح التجاري معبر عنه بـ (الصادرات + الواردات)/الناتج (بحسب تقديرات البنك الدولي).

يمكن الوصول للنتائج التالية بالدراسة الاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة :

الجدول رقم: 12 اختبارات الإستقرارية لمتغيرات الدراسة:

			UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
	At Level					
		PIBL	KL	N		
With Constant	t-Statistic	0.2576	-0.2063	1.5309		
	Prob.	***0.9721***	***0.9278***	***0.9990***		
		n0	n0	n0		
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6757	-2.2244	-0.4084		
	Prob.	***0.2525***	***0.4608***	***0.9829***		
		n0	n0	n0		
Without Constant & Trend	t-Statistic	4.2534	1.2847	-1.8253		
	Prob.	***1.0000***	***0.9463***	***0.0652***		
		n0	n0	*		
	At First Difference					
		d(PIBL)	d(KL)	d(N)		
With Constant	t-Statistic	-4.4210	-3.6073	-5.5353		
	Prob.	***0.0015***	***0.0114***	***0.0001***		
		***	**	***		
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.3727	-3.5005	-8.0323		
	Prob.	***0.0081***	***0.0569***	***0.0000***		
		***	*	***		
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.4115	-3.0486	-5.0697		

	Prob.	***0.0176***	***0.0035***	***0.0000***		
		**	***	***		
			UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
	At Level					
		PIBL	KL	N		
With Constant	t-Statistic	0.4419	0.1472	1.3317		
	Prob.	***0.9817***	***0.9645***	***0.9983***		
		n0	n0	n0		
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5803	-2.6967	-0.5131		
	Prob.	***0.2910***	***0.2454***	***0.9776***		
		n0	n0	n0		
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.4247	1.1134	-2.1093		
	Prob.	***1.0000***	***0.9274***	***0.0354***		
		n0	n0	**		
	At First Difference					
		d(PIBL)	d(KL)	d(N)		
With Constant	t-Statistic	-4.4384	-3.6893	-5.4730		
	Prob.	***0.0014***	***0.0093***	***0.0001***		
		***	***	***		
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.3804	-3.5905	-6.8257		
	Prob.	***0.0080***	***0.0472***	***0.0000***		
		***	**	***		
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.5114	-3.1007	-4.9320		
	Prob.	***0.0138***	***0.0030***	***0.0000***		
		**	***	***		
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant						
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

النتائج سالفة الذكر توضح بعدم استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في المستوى وهذا ما يؤكده اختبار فيليب بيرون(pp)باحتمالية خطا تتجاوز10%, ولكن باستخدام الفرق الأول أدى الى تحقق شرط الاستقرارية باحتمالية خطا لا تتجاوز 1% مما يجعلها سلاسل متكاملة من الدرجة الاولى(1)I.

إن النتائج السابقة يدعمها اختبار ADF حيث يشير إلى استقرارية السلاسل بعد الفرق الأول سواء للمتغير التابع أو المتغيرات المستقلة.

إن تطبيق النموذج (*) المدرج سابقا، وباستخدام السلاسل المستقرة في برنامج Eviews10 نحاول تحديد درجات الإبطاء المثلى وفق المعيار AIC والمدرجة في الشكل الموالي:

الشكل رقم01: درجات الإبطاء المثلى للنموذج المقترح

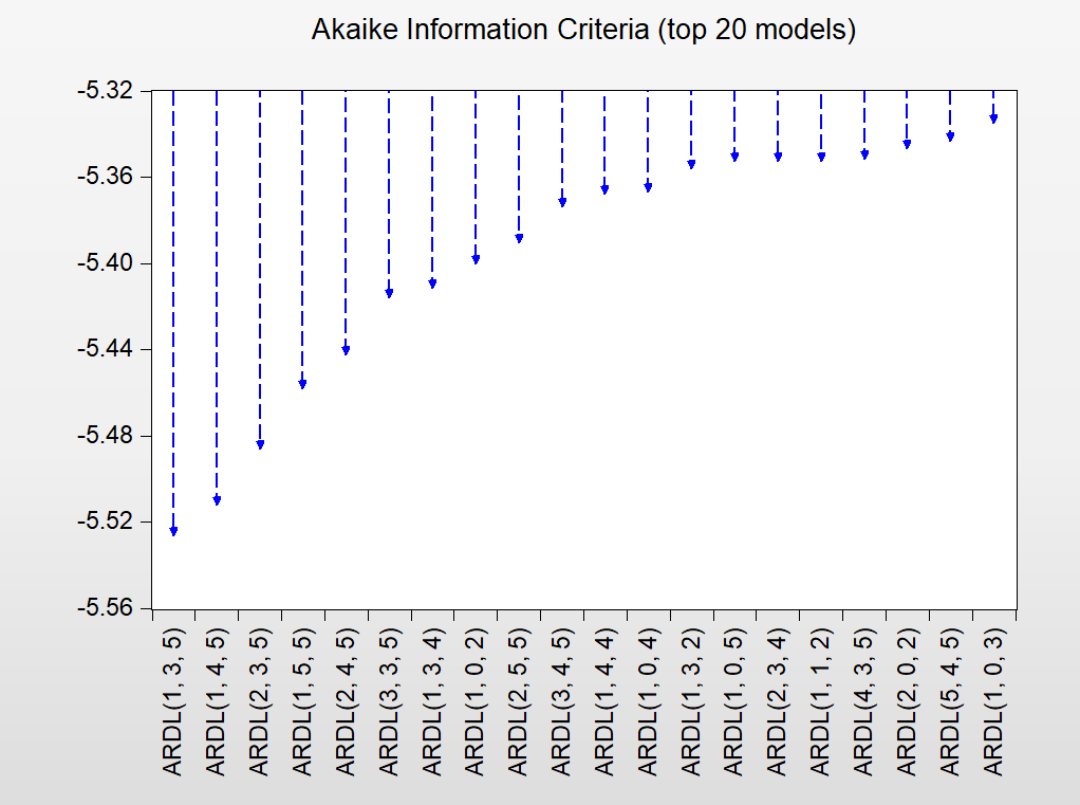

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

إنطلاقا من الشكل السابق نلاحظ أن الإبطاء الأمثل والمحقق لأقل قيمة وفق معيار AIC هو ARDL(1.0.3)وبإجراء اختبار الحدود Bounds Test نتحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم13: اختبار الحدود لنموذج الدراسة:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	18.92574	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	28		n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيمة فيشر المحسوبة F-statistic أعلى من I(1)عند مستوى معنوية مساوية ل 5% وهو ما يدفع باتجاه إقرار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع (تكامل مشترك).

المطلب الثاني: تقدير العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1990-2023

لتبني منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، يجب أن نعتمد على تحقيق متغيرات الدراسة لشروط الإستقرارية الدافعة. حيث أن هذه المنهجية تعطي علاقات تأثير على مدى طويل وقصير الأجل بشكل منفصل. وهذا مقارنة مع منهجية أخرى. مع مراعاة مسألة عدم تكامل متغيرات الدراسة في نفس الدرجة، وهذا ما يستدعي بموجبه الاعتماد على هذه الطريقة على أساس أنها عملية أكثر وتساعد على التحليل بشكل أعمق.

وبتقدير العلاقة المطروحة سابقا يمكن التوصل للنتائج التالية:

الجدول رقم: 14 نتائج تقدير نموذج الدراسة:

Dependent Variable: LNPIBL
Method: ARDL
Date: 06/07/24 Time: 09:04
Sample (adjusted): 1995 2022
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 5 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (5 lags, automatic): LNKL LNN
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 180
Selected Model: ARDL(1, 3, 5)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNPIBL(-1)	0.796883	0.079120	10.07186	0.0000
LNKL	0.080749	0.027153	2.973905	0.0090
LNKL(-1)	-0.010812	0.026987	-0.400656	0.6940
LNKL(-2)	0.048251	0.029775	1.620484	0.1247
LNKL(-3)	-0.059991	0.022664	-2.647029	0.0176
LNN	0.308477	0.101104	3.051094	0.0076
LNN(-1)	-0.158430	0.126880	-1.248659	0.2298
LNN(-2)	-0.146628	0.126366	-1.160348	0.2629
LNN(-3)	0.133517	0.138394	0.964761	0.3490
LNN(-4)	-0.120091	0.126295	-0.950876	0.3558
LNN(-5)	-0.241751	0.133670	-1.808573	0.0893
C	2.451977	0.846478	2.896681	0.0105

R-squared	0.998487	Mean dependent var	9.549675
Adjusted R-squared	0.997447	S.D. dependent var	0.260655
S.E. of regression	0.013170	Akaike info criterion	-5.524279
Sum squared resid	0.002775	Schwarz criterion	-4.953334
Log likelihood	89.33990	Hannan-Quinn criter.	-5.349735
F-statistic	960.0568	Durbin-Watson stat	2.175563
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج مقدرات النموذج نلاحظ أن معامل التحديد بلغ قيمة معتبرة تفوق 99.84%مما يدل على أن النموذج المقدر ذو مقدرة تفسيرية عالية، وما يؤكد مصداقية تلك القيمة أخذ مقياس فيشر للنسبة بين التباين المفسر إلى التباين الكلي لقيمة معنوية تقارب 960 ما يعني المعنوية الكلية للمقدرات.

وبإعادة التقدير للأجلين القصير والطويل يمكن الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم :15 النموذج المقدر لعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2022):

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LNPIBL)
Selected Model: ARDL(1, 3, 5)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/07/24 Time: 09:07
Sample: 1990 2022
Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.451977	0.846478	2.896681	0.0105
LNPIBL(-1)*	-0.203117	0.079120	-2.567205	0.0207
LNKL(-1)	0.058196	0.023394	2.487665	0.0243
LNN(-1)	-0.224906	0.080075	-2.808675	0.0126
D(LNKL)	0.080749	0.027153	2.973905	0.0090
D(LNKL(-1))	0.011740	0.021423	0.548036	0.5912
D(LNKL(-2))	0.059991	0.022664	2.647029	0.0176
D(LNN)	0.308477	0.101104	3.051094	0.0076
D(LNN(-1))	0.374953	0.102765	3.648657	0.0022
D(LNN(-2))	0.228325	0.131455	1.736911	0.1016
D(LNN(-3))	0.361842	0.136486	2.651133	0.0174
D(LNN(-4))	0.241751	0.133670	1.808573	0.0893

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNKL	0.286517	0.027214	10.52847	0.0000
LNN	-1.107274	0.325280	-3.404064	0.0036
C	12.07177	1.495410	8.072546	0.0000

EC = LNPIBL - (0.2865*LNKL -1.1073*LNN + 12.0718)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

تبين لنا من الجدول السابق أخذ معامل تصحيح الخطأ ذو قيمة سالبة ومعنوية حيث تقدر بـ

(0.203117-) وهو يدل على أن 20.31% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن (سنة واحدة) أو بصيغة أخرى فإن العودة إلى الوضع التوازني في أجل الطويل يتطلب 4,9سنة.

إن نموذج المقدر في أجل الطويل يحقق المعنوية الإحصائية للمقدرات باحتمالية خطأ لا تتجاوز 5%، وهو يثبت تحقق علاقة المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

باعتماد على النموذج المطروح في التحليل الاقتصادي يبقى يحمل في مضمونه مخاطر تتعلق بالأساس بعد التأكد من مصداقية الإحصائية، لذلك يجب التوجه نحو إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة وهي للتأكد من أن النموذج المقترح يحمل الشروط الواجب تحقيقها وذلك وفقا للاختبارات التالية

- **اختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء:**

يمكن الاستعانة باختبار **Breusch-GodfreySerialCorrelationLMTest**، وذلك للتأكد من عدم وجود اختبار ذاتي للأخطاء وهو الاختبار الذي يستخدم مضاعف لاقرانج للارتباط الذاتي للبواقي، وباستخدام برنامج **Eviews** نتحصل على الجدول الموالي:

الجدول 16: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج الدراسة باستخدام (Breusch-Godfrey LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.135690	Prob. F(2,14)	0.8742
Obs*R-squared	0.532441	Prob. Chi-Square(2)	0.7663

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/07/24 Time: 09:11
Sample: 1995 2022
Included observations: 28
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIBL(-1)	0.017206	0.091041	0.188995	0.8528
LNKL	-0.004890	0.032013	-0.152753	0.8808
LNKL(-1)	0.000847	0.030016	0.028203	0.9779
LNKL(-2)	-0.003467	0.032742	-0.105875	0.9172
LNKL(-3)	0.002342	0.024657	0.094992	0.9257
LNN	-0.009930	0.109177	-0.090953	0.9288
LNN(-1)	0.017108	0.144006	0.118798	0.9071
LNN(-2)	-0.005271	0.134602	-0.039158	0.9693
LNN(-3)	-0.005250	0.149774	-0.035053	0.9725
LNN(-4)	-0.003837	0.134209	-0.028589	0.9776
LNN(-5)	0.021540	0.148960	0.144601	0.8871
C	-0.183080	0.968736	-0.188989	0.8528
RESID(-1)	-0.150223	0.290818	-0.516554	0.6135
RESID(-2)	0.014851	0.324320	0.045792	0.9641

R-squared	0.019016	Mean dependent var	2.49E-15
Adjusted R-squared	-0.891898	S.D. dependent var	0.010138
S.E. of regression	0.013944	Akaike info criterion	-5.400620

Sum squared resid	0.002722	Schwarz criterion	-4.734518
Log likelihood	89.60869	Hannan-Quinn criter.	-5.196986
F-statistic	0.020875	Durbin-Watson stat	1.955515
Prob(F-statistic)	1.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

يتضح من الاختبار السابق ذكره عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء حيث يأخذ اختبار فيشر قيمة غير معنوية إحصائيا عند 5% (Prob F-statistic =0.8748) مما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

باستخدام اختبار CUSUM وبالنظر إلى مخرجات برنامج Eviews نلاحظ:

الشكل رقم 02: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الدراسة.

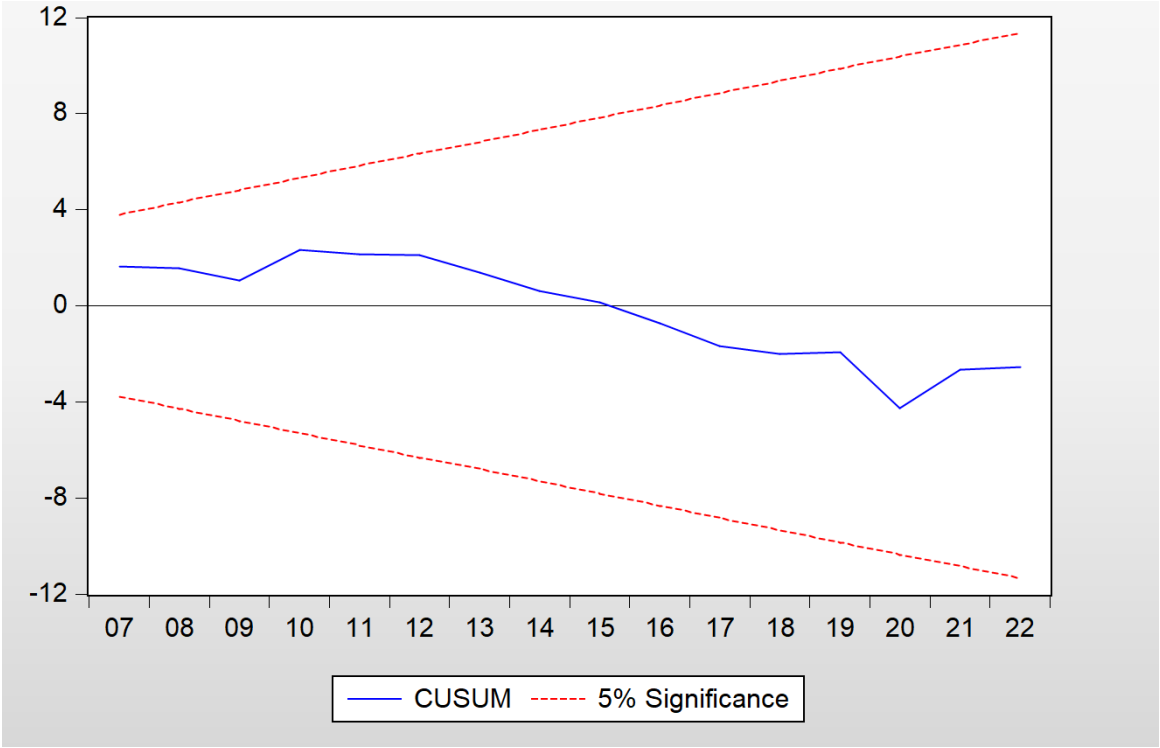

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة أن المنحنى يقع داخل حدود مستوى المعنوية 5% وهو ما يؤشر إلى تسجيل وجود استقرار هيكلي للنموذج.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

للتحقق من فرضية وجود أو عدم وجود توزيع طبيعي لبواقي النموذج المقدر نستعين باختبار جاك-بيرا المدرج في البيان التالي:

الشكل رقم03: اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الدراسة

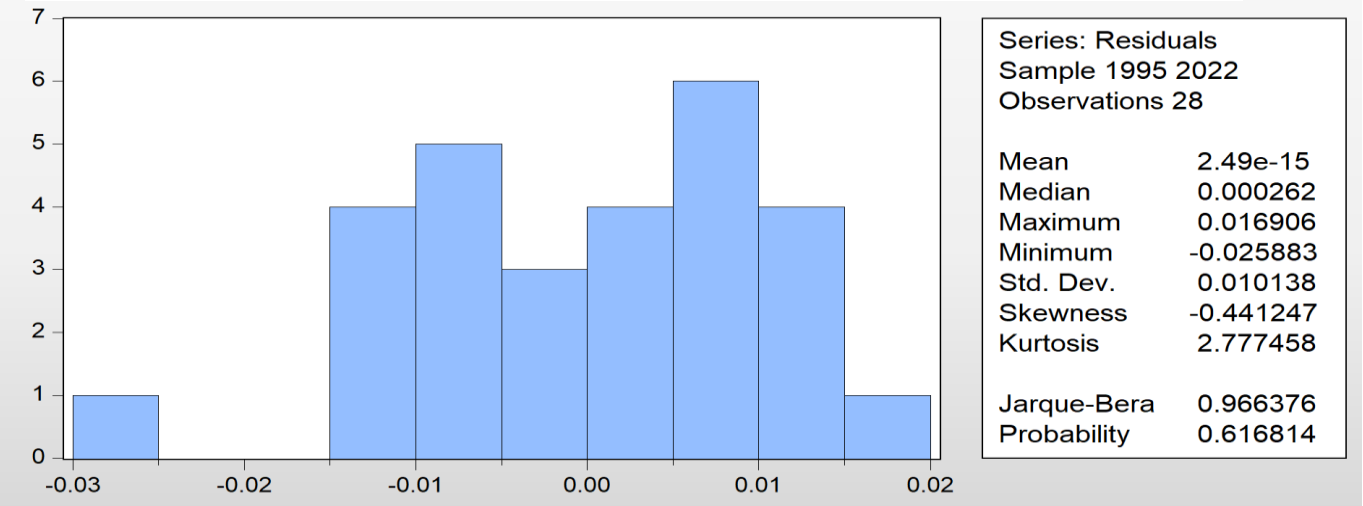

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

انطلاقا مما سبق فإن النموذج المقدر يحقق مختلف الاختبارات الإحصائية، وهو الأمر الذي يدفع باتجاه اعتماده كنموذج مفسر للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، هذا الاعتماد يمكن ترجمته في التحليل الاقتصادي الممكن إدراجه في المطلب الموالي من الدراسة.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج:

من خلال هذه النتائج نجد أن النموذج يستوفي على جميع الشروط الإحصائية اللازمة لاعتماده كنموذج مفسر للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، غير أن هذا التوافق الإحصائي يستوجب إثبات حالة المطابقة للنظرية الاقتصادية حيث أنه لا يمكن اعتماد أي نموذج حتى ولو كان مقبولا إحصائيا دون تقييمه وفق أسس ومبادئ النظرية الاقتصادية

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNKL	0.286517	0.027214	10.52847	0.0000
LNN	-1.107274	0.325280	-3.404064	0.0036
C	12.07177	1.495410	8.072546	0.0000

EC = LNPIBL - (0.2865*LNKL -1.1073*LNN + 12.0718)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

أما من الجانب الاقتصادي تبدو الصيغة الدالية للنموذج موفقة كذلك ويدعم هذا التوجه النتائج التالية:

- إشارة الحد الثابت الموجبة: $\ln\beta_0=12.07$، تعني بأنه في حالة ثبات المتغيرات المفسرة فإن كفاءة العامل الجزائري في الإنتاج ستكون معتبرة.

- إشارة معلمة نصيب الفرد من الاستثمار الموجبة والتي تتلاءم والنظرية الاقتصادية، من حيث أنها تشكل جانب رافع في قيم الإنتاج، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 0.28، بما يعني أن أي زيادة نصيب الفرد من الاستثمار بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج بمقدار 0.28 %.
- إشارة معلمة الانفتاح التجاري السالبة، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ -1.1، بما يعني أن أي زيادة الانفتاح التجاري بمقدار 1% سيؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج بمقدار 1.1 %.

إن التأثير العكسي للانفتاح التجاري على نصيب الفرد من الناتج يمكن إرجاعه واقعيا إلى ضعف الصادرات خارج المحروقات في ظل عدم التحكم المحلي في أسعار المادة النفطية في الأسواق العالمية، مما أدى إلى تراجع قيم الصادرات الإجمالية خصوصا في فترة تسعينيات القرن الماضي، يضاف إلى ما سبق فإن اعتماد سياسة الاستيراد كحل مؤقت لتلبية الطلب المحلي كان له تأثير عكسي على جانب الإنتاج وساهم في الأجل الطويل على تدنية الرغبة الملحة في تعزيز ذلك الإنتاج خصوصا خلال فترة برامج الإنعاش الاقتصادي والتي اتجهت في معظمها نحو تنمية القطاعات الغير الإنتاجية في ظل تزايد الطلب المحلي والذي تم تغطيته بالواردات مما كرس لتراجع أداء الآلة الإنتاجية المحلية.

الشكل رقم 04: الحجم الحقيقي للواردات خلال الفترة: 2001-2014.

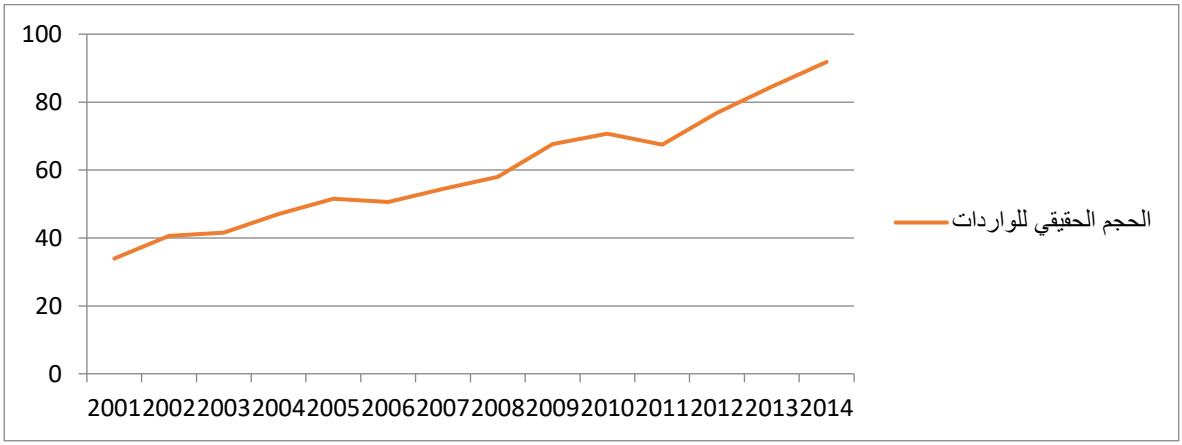

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة بمعطيات الجدول في الملحق رقم 01.

إن التطور الكبير في حجم الواردات يعطي تفسيرا أكثر واقعية لتغطية الجزائر للطلب المحلي المتزايد مما أثر عكسا على عملية الإنتاج.

خلاصة الفصل الثاني

تم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990-2023؛ حيث تناولنا مختلف البرامج التنموية التي باشرتها السلطات من خلال برنامج دعم النمو الذي كلف خزينة الدولة أكثر من 525 مليار دينار خلال الفترة الممتدة من 2001-2004، ثم برنامج دعم النمو خلال الفترة 2005-2009 الذي خصصت له أكثر من 4200 مليار دينار.

في نفس الصدد تحاول الجزائر الاندماج في الاقتصاد العالمي قصد تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال إنعاش لاقتصاد الوطني عن طريق الاستفادة من التكنولوجيا والرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري. ويبين تحليل الانفتاح التجاري ومعدلات النمو للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة المساهمة الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية في الناتج الداخلي الخام ومن ثم معدلات النمو غير أن استمرارية تبعية الجزائر للمحروقات مازالت قائمة رغم الارتفاع النسبي لمعدلات النمو خارج قطاع المحروقات الذي يبقى دون الجهود المبذولة.

إضافة إلى تقدير نوع العلاقة بين الموجودة بين الانفتاح التجاري في الجزائر والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990- 2023 باستخدام برنامج Eviews؛ والتي تبين أن هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر في النمو، إلا أن إشارة معلمة الانفتاح التجاري سالبة، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ -1.1، بما يعني أن أي زيادة الانفتاح التجاري بمقدار 1% سيؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج بمقدار 1.1 %.

الخاتمة

خاتمة:

تناول موضوع الدراسة أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 ومحاولة منا للإحاطة بالجوانب العامة لهذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى فصلين:

جاء في الفصل الأول الإطار النظري للسياسة التجارية والمفاهيم الأساسية للسياسة التجارية بالإضافة للأهمية البالغة لها من خلال أن تساعد على توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات جديدة ومساعدتها في توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص المجالات الاقتصادية.

كذلك تم في هذه الدراسة تحديد ماهية النمو الاقتصادي والعوامل المتحكمة فيه مثل الموارد البشرية والطبيعية والتقدم التقني بالإضافة إلى مختلف نظريات النمو والتي اختلفت في تحديد أسبابه،حيث ترجع النظرية التقليدية أسباب النمو إلى تراكم رأس المال وتقسيم العمل والتنظيم والابتكار،أما النظريات الحديثة فقد ركزت على دور رأس المال البشري والتعلم بالإضافة إلى دور الدولة في النمو الاقتصادي ومن خلال مختلف نظريات النمو يظهر الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية وذلك عن طريق الواردات وما توفره من سلع رأسمالية لتنفيذ برامج الاستثمار وكذا دور الصادرات في توسيع الأسواق وتنويعها وتوفير العمالة الأجنبية.

كما تم التطرق أيضا لدور المنظمة العالمية للتجارة في النمو الاقتصادي.

جاء في الفصل الثاني الإطار التطبيقي لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990-2023 باستخدام برنامج EVIEWS ومنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، حيث تؤدي التجارة الخارجية في الجزائر دورا مهما من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام من جهة وتوفير احتياجات الاقتصاد من جهة أخرى، غير أنه يعاني من التبعية لقطاع المحروقات وللتخلص منها فقد دفعت الجزائر بمجموعة من البرامج قصد الرفع من مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال السعي والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

مرت الجزائر بتدابير انفتاح تجاري كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية، وكان الهدف الرئيسي وراء هذا الانفتاح هو جني ثمار تعظيم الصادرات التي تسهم في نمو اقتصادي أعلى، إلى أن هذا الأخير أثر على نمو الصادرات والواردات بشكل ايجابي مع التأثير الأكبر على الواردات مما أدى إلى تدهور الميزان التجاري.

وبالتالي هناك حاجة إلى إيجاد توازن بين نمو الصادرات والواردات لجني ثمار الانفتاح، وتوجه الدولة إلى تبني منهجية جديدة تقوم على البحث عن أفضل السبل للاندماج في السوق الدولية.

أولا : نتائج اختبار الفرضيات

1- الفرضية الأولى والتي مفادها أن السياسة التجارية هي الحرية التجارية أو الحماية التجارية، فقد تم إثبات صحة الفرضية؛ فمن خلال تعريف السياسة التجارية تبين أنها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية وتلجأ إليها الحكومة إما بفتح المجال للتبادل التجاري دون قيود أو فرض حماية وحضر على الواردات.

2- الفرضية الثانية والتي مفادها أن هناك علاقة سببية موجبة بين الانفتاح التجاري في الجزائر وبين معدل النمو الاقتصادي فقد تم إثبات خطأ هذه الفرضية؛ فمن خلال الدراسة التطبيقية تبين أن إشارة معلمة الانفتاح التجاري السالبة؛ أي أن هناك علاقة سببية سالبة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا راجع لهيكل الميزان التجاري الجزائري الذي يتميز بكثرة الواردات على حساب الصادرات؛ وأن اغلب الصادرات هي عبارة عن محروقات، وبالتالي فان الهيكل الإنتاجي يعاني من اختلالات كبيرة جدا.

3- الفرضية الثالثة التي مفادها أنه كلما ارتفعت التبادلات التجارية الخارجية وزاد الانفتاح التجاري في الجزائر كلما ارتفع معدل النمو فيها، فقد تم إثبات خطأ هذه الفرضية وان أي زيادة في درجة الانفتاح التجاري بمقدار 1% سيؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج بمقدار 1.1 %، أي تراجع النمو الاقتصادي؛ وهذا بسبب طبيعة الميزان التجاري الجزائري وعدم التوافق بين الصادرات والواردات.

ثانيا : النتائج

1- تعتبر السياسة التجارية من أهم السياسات الاقتصادية التي تلجأ إليها الدولة لتنظيم علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي.

2- تعتبر السياسة التجارية الانفتاحية ضرورة لابد منها للدول من أجل مواكبة التطورات العالمية والمنظمات الدولية.

3- هناك اختلال كبير في نوعية الميزان التجاري الجزائري الذي تتنوع فيه الواردات كما ونوعا في حين لا نجد هذا التنوع في الصادرات.

4- هناك العديد من المتغيرات التي تؤثر في النمو الاقتصادي كالعمل ورأس المال وغيرها.

5- كلما زاد الانفتاح التجاري في الجزائر بمقدار 1% سيؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج بمقدار 1.1 % وهذا راجع لتغلب الواردات في التعامل مع العالم الخارجي.

6- السياسة التجارية وحدها غير كافية لرفع معدلات النمو الاقتصادي في غياب الاستثمارات الأجنبية والصادرات؛ ولا بد من مؤثرات أخرى.

ثالثا: الاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها :

1- وضع مخطط شامل لعكس النتائج الايجابية الكلية المحققة في الاقتصاد الجزائري على المستوى الجزئي.

2- تشجيع الصادرات ذات الميزة التنافسية وذات الاستهلاك الواسع.

3- تكوين وتدريب العنصر البشري في قطاع التجارة الخارجية كأعوان الجمارك.

4- مراعاة معايير التجارة الخارجية وما يتماشى مع التطور التكنولوجي للاقتصاد العام أي تفعيل التجارة الالكترونية.

5- توسيع السياسات التجارية الدولية لكي تشمل جميع دول العالم ليس فقط دول المنظمة.

6- تشجيع وتسهيل العمليات التجارية وعمليات التصدير؛ وتنويع الهيكل الإنتاجي ليواكب التطور الحاصر في مجال التجارة الخارجية.

– **آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

– دور التجارة الخارجية في النمو بعض القطاعات كالصناعة والفلاحة.

– دراسة مقارنة لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بين الجزائر والدول بصفة عامة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- أحمد عدلي، التجارة الدولية،ط1،شركة رؤية ومؤسسة طيبة،مصر،2006.

2- أسامة مجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،1996.

3- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي،ط1،دار الراية،الأردن،2013.

4- بول سام ويلسون، ويليام نورد هاوس،ترجمة هشام عبد الله،الاقتصاد،ط2،الأهلية للنشر،الأردن،2006.

5- توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة،الاقتصاد،اصدارات المجتمع للمحاسبين،مصر،2001.

6- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي،ط4،دار النهضة،الاسكندرية،2000.

7- حربي محمد،موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد،دار وائل للنشر،الأردن،ط1.

8- رنان المختار، التجارة الدولية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، منشورات الحياة، ط01، الجزائر.

9- شريف علي الصوص، التجارة الدولية،أسس وتطبيقات،ط1،دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان،2012.

10- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي،مجموعة النيل العربية،ط1،القاهرة،2003.

11- فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي،السعودية،جامعة الملك سعود،1985.

12- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية،مؤسسة الوراق للنشر،عمان،2001،.

13- محمد ابراهيم،الجات، الدار الجامعية الاسكندرية،2003.

14- محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية.

15- محمد ثابت هشام، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر،المكتب الجامعي،مصر،2007.

16- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية،2010.

17- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف،التنمية الاقتصادية،دراسات نظرية وتطبيقية،الاسكندرية،2002.

18- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية،مصر،1999.

19- محمد ناجي، النمو الاقتصادي،النظرية والمفهوم،دار القاهرة،مصر،2001.

20- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية،نظريات وسياسات وموضوعات،ط1،دار النشر،عمان،2007.

21- منظمة الأغذية والزراعة، حالة أسواق السلع الغذائية،2018،تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي،روما.

22- ناجي تواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2001.

23- هاجر عدنان زكي أمين،الاقتصاد الدولي.

24- هوشيار معروف،تحليل الاقتصاد الكلي،ط1،دار القضاء للنشر والتوزيع،عمان،2005.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1- بسطالي حداد، أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،2019-2020.

2- بن البار أحمد، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر،1970-2009،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعوم التجارية،الجزائر،2011-2012.

3- بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي،دراسة تحليلية قياسية،1970-2006،مذكرة ماجستير،الجزائر،2009.

4- بن موفق زروق، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث،كلية العلوم الاقتصادية،تخصص دراسات اقتصادية،جامعة زيان عاشور،الجلفة،الجزائر،2018-2019.

5- بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي،دراسة نظرية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة امحمد بوقرة،بومرداس،2008-2009.

6- خوذري عيسى، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة،مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير،2016-2017.

7- صواليلي بدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية،أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية.

8- عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول،دراسة حالة الجزائر،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،تلمسان،2010-2011.

9- عزالدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2012،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،علوم تجارية،فرع إدارة العمليات التجارية،2013-2014.

10- مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي بالجزائر،مذكرة ماجستير،غرداية،2010-2011.

11- مهايبية جمال الدين، قارة محمد، السياسات التجارية وأثرها على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2000-2018،جامعة 8ماي1945،قالمة،2022-2023.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

1- توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، العراق،كربلاء،العدد27 مجلد7،2010.

2- سلوى صبري، سياسة احلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر الاقتصادي، جامعة القدس، 2012 .

3- الشيخ عتيق،محمد أمين بومدين،أثر الانفتاح التجاري على العمالة في القطاعات الاقتصادية الجزائرية،مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 01، المجلد 07، 2021.

4- عابد بن عابد العابدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية،دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، السنة 09، العدد27، 2005.

5- عبد الله المالكي، النمو الاقتصادي أسراره ومحركاته، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد35، المجلد04، الأردن، 2001.

6- فلة عاشور،انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 24، 2012.

7- نور الهدى بوحتيم، مسعود حماني، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال 1990-2017، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد02،المجلد 06، 2020.

المراجع باللغة الأجنبية

1- Abdelkader Ahmed, croissance et développment ,théorie et politique,édition office de publication Alger,1981.
2- Afonso,O,(The import of international trade on economic growth,op cit .
3- Bernard Guillonchon et autres,economie internationale,op,cité,.
4- Boyd,Derick(2007),w.Arthir Lwis^theory of economic
5- Colin I,Bradford Jr,(Une approche stratégique des régimes de commerce extérieure).
6- Edwards S(Openness Outward Orientation trade liberalisation,Developing countries the world bank,WPS191.
7- Eric,Les Nouvelles Approches de croissance et du cycle,édition DUNOD,paris.
8- Frankel A,Romer,D(Trade and growth in east asian countries),vol23,p11.
9- G-Gazes et domingo tiers,monde le temps de facteurs breal,1994. Jaques Elcallon,op cit p13.
10- Jean philippe-lotis(Comprendre la croissance économique),édition OCDE,paris,2006.
11- Lipsey,RG,(1978) Harry-Johnson contribution to the pure theory of international trade,vol11.
12- Louis Langnace,la croissance économique,France,1980,p14.
13- Mireille,R(1996), les enjeux théoriques de la libéralisation des échanges,ep .
14- Régis Benichi et Marc Nouchi,La croissance aux XIX éme siécle,edition marketing,2éme edition paris,1990.

المواقع الإلكترونية

1- الديوان الوطني للإحصاء والإعلام الآلي Office national des statistiques
2- إحصائيات البنك الدولي. https ://www.albankaldawli.org
3- https://www.bank-of-algeria.dz

4- www.estis.net
5- Https://Atlas.cid.harvard.edu/explore
6- https://aljazeera-net/news

الملاحق

الملحق رقم 01:

السنوات	PIBL نصيب الفرد من الناتج	KL نصيب الفرد من الإستثمار	N الإنفتاح التجاري
1990	1692787	332049	75,5011
1991	1626258	265803	72,0577
1992	1678983	228497	73,6662
1993	1620374	202222	72,9231
1994	1578876	223168	72,7484
1995	1681417	218341	73,7303
1996	1610070	162620	72,4874
1997	1509949	122839	75,6286
1998	1567156	181662	74,0033
1999	1611655	160714	75,3577
2000	1664775	168074	70,8935
2001	1616766	228500	73,4237
2002	1637422	286081	76,2108
2003	1669452	296390	75,9789
2004	1581259	316454	76,9158
2005	1599803	348686	77,0151
2006	1546177	347238	74,2621
2007	1600420	420024	73,6546
2008	1569121	455629	74,0511
2009	1551241	544625	71,148
2010	1562013	566242	69,8791
2011	1639890	560564	65,5601
2012	1612110	631185	65,405
2013	1566769	647382	64,2963
2014	1690840	698893	64,4724
2015	1725152	704764	64,4458
2016	1729522	695114	63,7053
2017	1732025	717485	58,7468
2018	1731783	713602	55,8743
2019	1725381	675928	51,7066
2020	1730924	663457	47,1009
2021	1650241	617968	47,9426
2022	1647538	607123	46,4292

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر السياسة التجارية والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000- 2023، وقد تم التوصل إلى أن هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي؛ إلا أن هناك علاقة سببية سالبية بين درجة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر؛ حيث أن أي زيادة في درجة الانفتاح التجاري بمقدار 1% سيؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج بمقدار 1.1 %.

يرجع سبب هذه العلاقة السببية السالبة إلى طبيعة الميزان التجاري الجزائري وعدم التوافق بين الصادرات والواردات، حيث يتميز بكثرة الواردات على حساب الصادرات؛ وأن اغلب الصادرات هي عبارة عن محروقات، وبالتالي فان الهيكل الإنتاجي أيضا يعاني من اختلالات كبيرة وجب تصحيحها وتحقيق التوازن بين الصادرات والواردات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: السياسة التجارية، النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، الصادرات والواردات.

Abstract:

This study aimed to highlight the impact of trade policy and trade openness on economic growth in Algeria for the period 2000-2023. It was concluded that there are many economic variables affecting economic growth. However, there is a negative causal relationship between the degree of trade openness and economic growth in Algeria. Any increase in the degree of trade openness by 1% will lead to a decline in per capita output by 1.1%.

The reason for this negative causal relationship is due to the nature of the Algerian trade balance and the incompatibility between exports and imports, as it is characterized by an abundance of imports at the expense of exports. Most exports are fuels, and therefore the production structure also suffers from major imbalances that must be corrected and a balance be achieved between exports and imports outside of fuels.

Key words: Trade policy, economic growth, trade openness, exports and imports.